الأمم المتحدة

A/C.2/77/SR.14

الجمعية العامة

الدورة السابعة والسبعون

Distr.: General
13 December 2022
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء 12 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 10:00

الرئيس: السيد آل ثاني (نائب الرئيسة) ..... (قطر)

فيما بعد: السيدة ستويفا ..... (بلغاريا)

فيما بعد: السيدة كاسار ..... (مالطة)

فيما بعد: السيدة ستويفا ..... (بلغاريا)

المحتويات

البند 22 من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

(أ) تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027)

(ب) التعاون في ميدان التنمية الصناعية

(ج) دور المرأة في التنمية

(د) تنمية الموارد البشرية

(هـ) القضاء على الفقر في الريف من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

البند 24 من جدول الأعمال: التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

22-23149 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيدة تسويفا (بلغاريا)، تولى رئاسة الجلسة السيد آل ثاني (قطر)، نائب الرئيسة.

افتُتحت الجلسة الساعة 10:10.

البند 22 من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى (A/77/219)

(أ) تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027) (A/77/176)

(ب) التعاون في ميدان التنمية الصناعية (A/77/138)

(ج) دور المرأة في التنمية (A/77/243)

(د) تنمية الموارد البشرية (A/77/234)

(هـ) القضاء على الفقر في الريف من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (A/77/209)

البند 24 من جدول الأعمال: التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية (A/77/70-E/2022/49 و A/77/241)

1 - **السيدة يوروسيفيتش** (المديرة التنفيذية، منظمة السياحة العالمية): تكلمت عبر وصلة فيديو، فعرضت تقريرَ الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية عن تشجيع السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة (A/77/219). وقالت إنه في الوقت الذي ينفذ فيه المجتمع الدولي خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ويعالج أزمة الكوكب الثلاثية المتمثلة في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، جاءت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لتكون بمثابة تذكير بمدى ما أصبح فيه العالم من ترابط. ونظراً للصلات التي تربط السياحة بجميع القطاعات الاقتصادية الأخرى تقريباً، فإنها كانت من أكثر القطاعات تضرراً من الجائحة، ولكن الدول الأعضاء بذلت جهوداً كبيرة لمواصلة تشجيع السياحة المستدامة في سبيل القضاء على الفقر وحماية البيئة. واستطردت قائلة إن السياحة تتيح فرصاً هامة للتنمية وتمثل بوصفها محركاً للنمو قطاعاً ذا أولوية في كثير من البلدان، له آثار مباشرة ومضاعِفة فيما يتعلق بإيجاد فرص العمل والحد من الفقر، كما أنه يدفع للتركيز على حفظ البيئة وتجديدها والنهوض بالرفاه وتعزيز سبل العيش. وأوضحت أن السياحة تشكل مصدراً رئيسياً للدخل، وإيرادات العملات الأجنبية، والإيرادات الضريبية، والعمالة، ولا سيما في الدول الجزرية الصغيرة والبلدان النامية، حيث تمثل أكثر من 20 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. ويدعم قطاع السياحة ملايين الوظائف المباشرة وغير المباشرة، ولا سيما للنساء والشباب.

2 - واستدركت قائلة إن هذا القطاع، لكي يستمرَّ في دعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة الشاملين للجميع، يجب أن يصبح أكثر استدامة وأقدر على الصمود من خلال التغيير المفضي إلى التحوُّل، باتخاذ إجراءات عالمية لوقف فقدان التنوع البيولوجي، وتعزيز الطموحات المتعلقة بالمناخ لأصحاب المصلحة في مجال السياحة، والحد من آثار تغير المناخ والتلوث. فوجود بيئة صحية أمر بالغ الأهمية بالنسبة للقدرة التنافسية للقطاع، وهو ضروري لدمج النهج الدائري ودفع التحول والابتكار على امتداد سلسلة القيمة السياحية. وقد حفزت الجائحة التحول الرقمي والأخذ بأسباب التكنولوجيا، مما يؤثر على الوظائف والمهارات ويوفرها في قطاع السياحة ويبرز الحاجة الملحَّة إلى بناء القدرات الوطنية وسد الفجوة الرقمية.

3 - وأضافت أن التقرير يسلط الضوء على مجالين لكي تقدم اللجنة بشأنهما مزيداً من التوجيه في مجال السياسة العامة. فأولاً، يمكن أن يصبح تنظيم اجتماع مواضيعي رفيع المستوى بشأن السياحة نشاطا منتظما في إطار المشاورات القانونية المتعلقة بالسياحة داخل منظومة الأمم المتحدة، مما يساعد على زيادة مساهمة السياحة في خطة الاستدامة إلى أقصى حد. وثانياً، من أجل تجسيد السياحة المستدامة بمفهومها الواسع على نحو أفضل، والتأكيد على فهم الاستدامة بوصفها تهدف إلى الصمود، وتصوير حجم التحدي الناجم عن الأزمات الأخيرة، وتعزيز التعافي والتحول في قطاع السياحة بوجه عام، يمكن تغيير عنوان قرار الجمعية العامة إلى "تشجيع السياحة المستدامة والقادرة على الصمود من أجل التنمية" وتعديل محتواه وفقاً لذلك.

4 - **السيدة باس** (مديرة شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرضت تقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027)، على النحو الوارد في الوثيقة A/77/176، فقالت إن العالم يواجه تحديات غير مسبوقة، منها زيادة الفقر والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية وانعدام الأمن الغذائي، بسبب جائحة كوفيد-19 والنزاع الدائر في أوكرانيا وتغير المناخ. ومن المتوقع أن تؤدي الآثار المشتركة للجائحة والنزاع إلى زيادة صافية في عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع تتراوح بين 75 مليون و 95 مليون شخص بحلول نهاية عام 2022 مقارنة بتوقعات ما قبل الجائحة؛ وما لم يجرِ كبح جماح

تغير المناخ، فمن شأنه أن يجعل ما يصل إلى 130 مليون شخص في عداد الفقراء على مدى السنوات العشر المقبلة. وتزيد الصدمات الخارجية، من قبيل الجائحة، من احتمال وقوع الأشخاص الذين يعيشون فوق مستوى الفقر المدقع مباشرة، بمن فيهم العاملون في القطاع غير النظامي وفي الوظائف الهشة والشعوب الأصلية والأشخاص ذوو الإعاقة، وجميعهم غير قادرين على إدارة المخاطر التي تفتقر إلى الغطاء التأميني، في براثن الفقر. وفي مقابل ذلك فإن السياسات الحكومية الطويلة الأجل وتدابير الطوارئ، كتقديم المساعدة العامة في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية والتدخل في سوق العمل، للتخفيف من آثار هذه الصدمات، تؤدي دوراً في إبعاد الناس عن دائرة الفقر.

5 - وانتقلت إلى التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة الواردة في التقرير فقالت إنها تشمل ما يلي: (أ) تنفيذ سياسات شاملة للجميع من قبيل التنويع الاقتصادي، والتصنيع، والتحول الاقتصادي الهيكلي، والاستثمار في الاقتصادات الخضراء واقتصادات المحيطات؛ (ب) بناء نظم صحية أقوى والعمل على تحقيق التغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي؛ (ج) زيادة الاستثمار في رأس المال البشري، بما في ذلك الاستثمار في الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع، والتعليم الجيد، والتدريب، وإيجاد فرص العمل اللائق، ولا سيما للشباب والنساء والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة؛ (د) مكافحة تغير المناخ؛ (هـ) زيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية المراعية للمنظور الجنساني والإعاقة، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. واختتمت كلمتها بحَثّ المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، على تعزيز التعاون المتعدد الأطراف من أجل إحراز التقدم وإيجاد القدرة على الصمود على الصعيد العالمي عن طريق تقديم المساعدة الإنمائية الميسورة التكلفة إلى أكثر البلدان تضرراً من الأزمات الجارية، ولا سيما البلدان الواقعة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل، وتخفيف عبء الديون عن تلك البلدان.

6 - **السيد مولر** (المدير التنفيذي، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)): عرض في بيان مسجل مسبقاً بالفيديو تقرير المدير العام لليونيدو عن التعاون في ميدان التنمية الصناعية (A/77/138). وقال إن الفئات الأكثر فقراً كانت الأشدّ تضرراً من جراء الأزمات المتعددة المتمثلة في تغير المناخ وجائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا وتزايد الجوع والفقر وانعدام أمن الطاقة والغذاء على نطاق العالم. ورأى أن ثمة حاجة ملحَّة للمضي قدماً في تحقيق الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة وغيره من الأهداف المتعلقة بالصناعة في مواجهة التحديات الناجمة عن الأزمات الحالية، وأنه توجد بالفعل حلول ميسورة التكلفة وعملية وواقعية. فقد انتشل التصنيع ملايين الأشخاص من براثن الفقر وهو أداة قوية لإيجاد فرص العمل وإدرار الدخل والتنويع الاقتصادي والابتكار. والواقع أن الابتكار والرقمنة والتكنولوجيات الحديثة من العوامل الأساسية لحل كثير من أكبر التحديات.

7- واستطرد قائلاً إن أهم أولوية تتمثل في مكافحة الجوع والفقر، لأن نحو 800 مليون شخص يعانون حالياً من الجوع ويحتاجون إلى دعم عاجل. ولكي تتاح آفاق واعدة ووظائف لائقة وأجور عادلة للشابات والشبان يلزم توليد القيمة على الصعيد المحلي. ويشكل التحدي المتمثل في المناخ والطاقة إحدى الأولويات الأخرى. ويعيش معظم الأشخاص المحرومين من الطاقة البالغ عددهم 800 مليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبالنظر إلى أنه لا يمكن تحقيق التنمية بدون طاقة، فمن الضروري دعم الانتقال إلى الطاقة النظيفة وتيسير إقامة الشراكات من أجل الاستثمار في الحلول المفضية إلى التحوُّل، مثل الهيدروجين الأخضر. ولا بد أيضاً من أن تتغير أنماط الإنتاج والاستهلاك، وأن يجري الانتقال من نموذج خطي ينتقل من الإنتاج إلى الاستخدام ومن ثم النفايات إلى اقتصاد دائري، مما قد يعود بالفوائد على الأعمال التجارية في كل مكان ويؤدي لخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 40 في المائة بحلول عام 2050.

8 - وبيَّن أن التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع يمكن تمثل استجابة قوية لكثير من التحديات العالمية. واختتم كلامه قائلاً إن تعزيز التعاون والتضامن الدوليين ضروري لتبادل المعارف والتكنولوجيات والتعجيل بتقديم الدعم، بما في ذلك عن طريق اليونيدو، التي يمكن أن تكون منبراً مركزياً لحشد الشراكات والاستثمار وتعزيز التبادل الدولي للأفكار والابتكار والمعارف والتكنولوجيات المفضية إلى التحوُّل.

9 - **السيدة هوردوش** (مستشارة شؤون السياسات، شعبة السياسات والبرامج والشؤون الحكومية الدولية، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)): عرضت تقرير الأمين العام عن دور المرأة في التنمية (A/77/243)، فقالت إنه على الرغم من التقدم المحرز في الحدّ من عدم المساواة بين الجنسين، لم يتم الوفاء بالالتزامات المتعهَّد بها في عام 1995 في إعلان ومنهاج عمل بيجين، إذ لا تزال توجد فجوات كبيرة بين الجنسين. ولا يُحتمل أن تتحقق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف 5

المتعلق بالمساواة بين الجنسين، بحلول عام 2030 دون اتخاذ إجراءات حاسمة. فلا تزال القوانين والسياسات والأعراف الاجتماعية السلبية تعوق مشاركة المرأة على نحو كامل وعلى قدم المساواة مع الرجل في الاقتصاد. وفي 190 بلداً، لا تتمتع النساء بأكثر من ثلاثة أرباع الحقوق القانونية للرجال، مما يعني أن 2,4 بليون امرأة في سن العمل يفتقرن إلى تكافؤ الفرص الاقتصادية. وتكشفت جائحة كوفيد-19 عن تحديات غير مسبوقة أمام التمكين الاقتصادي للمرأة، وقد تؤدي إلى حدوث انتكاسة في التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتفاقمت الآثار المستمرة للجائحة وبطء التعافي منها بسبب ارتفاع معدل التضخم وآثار الحرب في أوكرانيا، مما قد يدفع عدداً يتراوح بين 75 مليون شخص و 95 مليون شخص آخرين، معظمهم من النساء، إلى هوة الفقر المدقع في عام 2022. وعمّقت الجائحة أوجه عدم المساواة بين الجنسين في مجال العمل، مما أثَّر سلباً على القطاعات الاقتصادية التي تمثَّل فيها العاملات تمثيلاً زائداً وأسهم في نشوء جائحة موازية تتمثل في تصعيد أعمال العنف ضد النساء والفتيات.

10 - ومضت تقول إن الاستجابة لم تكن كافية، على الرغم من اتخاذ الحكومات خطوات حاسمة ومبتكرة لمواجهة التحديات. ولم تكن التدابير التي اتخذتها معظم البلدان لاحتواء كوفيد-19، وتعزيز نظم الصحة والضمان الاجتماعي، ودعم الاقتصادات والمؤسسات والأسر المعيشية بتقديم الحوافز المالية ومجموعات تدابير التعافي الاقتصادي مصمَّمة من منظور جنساني. وأدت التفاوتات المتزايدة بين البلدان وداخلها، وارتفاع مستويات الديون، وتقلص الحيز المالي في الدول النامية، إلى الحيلولة دون اتخاذ تدابير كافية لتلبية احتياجات النساء والفتيات وإعمال حقوقهن. ومع ذلك، أصبح من الواضح بشكل متزايد أن التعافي الشامل والمستدام من الجائحة لا يمكن تحقيقه ما لم تكن المساواة بين الجنسين في صميم سياسات الحماية الاجتماعية وسوق العمل. ويتعين على الحكومات أن تسن هذه السياسات في إطار خططها الرامية لتحقيق التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين.

11 - وانتقلت إلى التوصيات الواردة في التقرير فقالت إنها تشمل ما يلي: (أ) القضاء على فقر النساء والفتيات من خلال دعم وظائف المرأة ودخلها وسبل عيشها والاستثمار فيها والحد من نصيبها غير المتناسب من أعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعة الأجر؛ (ب) تعزيز مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في أسواق العمل ومجالات صنع القرار والقيادة في القطاعين العام والخاص من خلال معالجة الحواجز الهيكلية وإزالة القوانين والأعراف الاجتماعية والممارسات التمييزية؛ (ج) القضاء على الفجوة في الأجور بين الجنسين والتمييز الجنساني في العمل؛ (د) كفالة حصول النساء، لا سيما الشابات، على فرص العمل اللائق وريادة المشاريع، بما في ذلك عن طريق إضفاء الطابع النظامي على الوظائف والمشاريع في الاقتصاد غير النظامي وتوسيع نطاق نظم الحماية الاجتماعية المراعية للمنظور الجنساني وحدودها الدنيا من أجل الوصول إلى جميع النساء والفتيات؛ (هـ) تعزيز وحماية حق النساء والفتيات في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، وتنفيذ تدابير لمنع جميع أشكال العنف ضد المرأة والتحرش بها في الأماكن العامة والخاصة والتصدي لتلك الأعمال.

12 - **السيدة بارتيليمي** (مديرة مكتب الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرضت تقرير الأمين العام عن تنمية الموارد البشرية (A/77/234)، فقالت إن الالتزامات السياسية والتقدم العلمي والدعوة وفرت الأساس لإحراز تقدم في مجالات الصحة والتعليم والعمل: فالناس يعيشون حياة أطول وتتاح لهم فرص أفضل للحصول على التعليم، وتقلصت بدرجة كبيرة الفجوات بين الجنسين، وعادت التطورات التكنولوجية بالفائدة على العمالة وأتاحت فرصاً جديدة في الحياة اليومية. وساعدت هذه التطورات بوجه عام المجتمعات المحلية الأوفر حظاً، وهو اتجاه ازداد في السنوات الأخيرة بسبب الصدمات الخارجية المختلفة.

13 - وأوضحت أن تغييرات كبيرة طرأت على الحالة الإنسانية منذ صدور التقرير السابق للأمين العام، حيث أثرت جائحة كوفيد-19 والنزاعات المسلحة وتغير المناخ على رفاه الناس وطموحاتهم وتطلعاتهم وصحتهم، وكذلك على الطريقة التي يتعلمون بها ويعملون ويعيشون معاً. وتُحدِث الصدمات الأخيرة بالفعل أكبر الأثر على الفئات الضعيفة، فتُزيد من أوجه عدم المساواة وتعيق تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق الاستدامة على المدى الطويل، وسيكون لها مزيد من الآثار المحسوسة في المستقبل. وختاماً أشارت إلى أن التقرير يسلط الضوء على ثلاثة مجالات رئيسية للتوجيهات الجديدة فيما يتعلق بالسياسات. أولاً، بالإضافة إلى الصدمات القصيرة الأجل الحالية، تؤثر التطورات الطويلة الأجل من قبيل زيادة الهجرة والأنماط الجديدة للهجرة، والتحول الديمغرافي، والتحضر، وأشكال التقدم التكنولوجي، على حياة الناس، ومن الضروري لذلك دمج التفكير النقدي والإبداعي والوعي المستدام في الجهود المبذولة على صعيد التعليم مدى الحياة تشجيعاً

لثقافة تتسم بالقدرة على الصمود والتكيُّف، بطرق منها استخدام التكنولوجيا والرقمنة لصالح المتعلمين والعمال. ثانياً، تتطلب القدرة الطويلة الأجل على الصمود في إطار تنمية الموارد البشرية ترسيخ الجهود في جميع قطاعات المجتمع، بجعل السياسات أكثر اتساماً بالطابع الكلي والشمول وإشراك جميع أصحاب المصلحة، كما هو الحال بالنسبة لنهج الصحة الواحدة، الذي يجمع بين التدابير المتعلقة بتغير المناخ والبيئة والرفاه العقلي والصحة البدنية. وأخيراً، أصبح التعاون المتعدد الأطراف من أجل التصدي للتحديات العابرة للحدود أكثر أهمية من أي وقت مضى.

14 - **السيد توريرو كولين** (كبير الاقتصاديين، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)): تكلم عبر وصلة فيديو، فعرض تقرير الأمين العام عن القضاء على الفقر في الريف من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (A/77/209). وقال إن أكثر من 80 في المائة من الفقراء فقراً مدقعاً في العالم و 84 في المائة من الذين يعانون الفقر الحاد المتعدد الأبعاد، حسبما جاء في التقرير، يعيشون في المناطق الريفية. ويعتمد معظمهم في سبل عيشهم على النظم الغذائية الزراعية والموارد الطبيعية، الأمر الذي يجعلهم أكثر تعرضاً للاستغلال المفرط للموارد الطبيعية وتغير المناخ. ويعاني فقراء الريف من الاستبعاد الاجتماعي والبُعد الجغرافي، مما يؤدي إلى انخفاض مستويات الحصول على التعليم والوقاية الصحية والحماية الاجتماعية وارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي والتغذية عنها في المناطق الحضرية. وهم كذلك يمتلكون أصولاً أقل، بما في ذلك الأراضي، ولا تتاح لهم فرص كافية للحصول على الموارد الإنتاجية وفرص العمل اللائق والهياكل الأساسية. وتتفاقم حالتهم بفعل أوجه عدم المساواة الهيكلية. وللمرة الأولى منذ 20 عاماً، زاد تفاوت الدخل على الصعيد العالمي، مع وجود أدلة تبيّن أن ارتفاع مستويات عدم المساواة يقوّض أثر النمو الاقتصادي على الحد من الفقر ويمنع فقراء الريف من المشاركة في التنمية والاستفادة منها، ويؤثر بشكل غير متناسب على النساء الريفيات والمهاجرات العاملات في الريف والمشتغلين بالزراعة الأسرية والشعوب الأصلية.

15 - وتابع قائلاً إن جائحة كوفيد-19 أدَّت إلى تراجع المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مجال الحد من الفقر، وأحدثت تأثيراً غير متناسب على شرائح السكان الأكثر ضعفاً من الوجهتين الاجتماعية والاقتصادية، الذين يعيش معظمهم في المناطق الريفية، لأنهم يعوّضون ما خسروه من دخل ووظائف بوتيرة أبطأ مقارنةً بالأغنياء.

وكذلك أدى التباطؤ الاقتصادي وارتفاع أسعار الأغذية والطاقة إلى زيادة التفاوتات الهيكلية القائمة، وكثيراً ما تعجز التدابير الرامية إلى دعم استعادة سبل العيش عن الوصول إلى من يعانون الفقر المدقع، ولا سيما في المناطق الريفية. ولعكس هذا السيناريو، يقتضي الأمر قدراً أكبر من الطموح لكي تؤدي الإجراءات التحويلية إلى تحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بالقضاء على الفقر، في المناطق الريفية. وقد ترغب الدول الأعضاء في النظر في تكثيف الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر في المناطق الريفية، بسبل منها معالجة أوجه عدم المساواة في الدخل والثروة، واتخاذ إجراءات فورية لمنع الناس من الوقوع في براثن الفقر في الأجل القصير، بالإضافة إلى وضع سياسات أطول أجلاً وشاملة للجميع وقائمة على الحقوق ومتعددة القطاعات ومستدامة لمعالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية في المناطق الريفية. وعلاوة على ذلك، من الضروري القيام بما يلي: (أ) زيادة الاستثمار في تحويل المنظومات الغذائية الزراعية وتعزيز مسارات التصنيع الشاملة للجميع والمستدامة المنخفضة الانبعاثات؛ (ب) ضمان الوصول إلى الأصول الإنتاجية، والحصول على فرص العمل اللائق، والحماية الاجتماعية، والتعليم الجيد والرعاية الصحية الجيدة، وتحسين الهياكل الأساسية الريفية، والخدمات الرقمية والمالية؛ (ج) ضمان وصول هذه الاستثمارات إلى المشتغلين بالزراعة الأسرية وصغار المنتجين، والريفيات والشباب الريفيين، والمهاجرين، والشعوب الأصلية؛ (د) تحسين جمع البيانات المصنفة لتزويد عملية صنع السياسات بالمعلومات على نحو أفضل من أجل التعجيل بالقضاء على الفقر في الريف وتنفيذ خطة عام 2030. وأشار إلى أهمية الزراعة والمنظومات الغذائية في تعزيز سبل العيش والعمل اللائق وتمكين المجتمعات المحلية في الريف، على النحو الذي أبرزه مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية، وقال إن الجهود الرامية إلى تحويل المنظومات الغذائية الزراعية على امتداد التداخل بين المناطق الريفية والحضرية يجب أن تشمل أشدَّ الناس فقراً وأن تمكن من الوصول بشكل عادل إلى الأراضي والموارد المائية والأسواق، بطرق منها تعزيز مسارات التصنيع المستدامة المنخفضة الانبعاثات بما يتماشى مع الأولويات الوطنية للتخفيف من آثار المخاطر والتكيف.

16 - وفي معرض تقديمه لتقرير الأمين العام عن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية (A/77/241)، قال إن جائحة كوفيد-19 كشفت عن هشاشة المنظومات الغذائية الزراعية، وإن جهود التعافي ليست حالياً بالحجم اللازم لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية الجيدة. وعلى الرغم من أن الجائحة وما يتصل بها من التدابير التقييدية توشك على

الانتهاء، فإن معدلات الجوع العالمية لا تزال آخذة في الارتفاع، مما يعكس استمرار عدم المساواة الهيكلية في عملية التعافي الاقتصادي. وفي عام 2021، كان عدد من يعانون من نقص التغذية المزمن يزيد 46 مليون شخص عن عددهم في عام 2020 و 150 مليوناً عما كان عليه عددهم قبل الجائحة. وبالإضافة إلى ذلك، زاد نقص التغذية بنسبة 2 في المائة تقريباً منذ بداية الجائحة، ولا يتمكن 3,1 بلايين شخص من تحمل تكاليف الوجبات الغذائية الصحية. ولذلك فإن الوضع التغذوي ينذر بالخطر بشكل واضح، على الرغم من إحراز بعض التقدم في معالجة التقزم والهزال وزيادة الوزن، بل قد يكون أسوأ مما يُبلغ عنه، لأن بعض البيانات ليست متاحة في أثناء الجائحة. وتشكل النزاعات عاملاً رئيسياً آخر وراء انعدام الأمن الغذائي الحاد.

17 - واستطرد موضحاً أن أوجه عدم المساواة الهيكلية في المنظومات الغذائية مستمرة، حيث تبلغ معدلات الفقر والجوع وانعدام الأمن الغذائي أعلى مستوياتها في صفوف الذين يعتمدون على الزراعة لكسب لقمة العيش. ويتعرَّض لذلك بشكل خاص صغار منتجي الأغذية، بمن فيهم المشتغلون بالزراعة الأسرية والعمال الزراعيون، لأن دخلهم وفرصهم أدنى من دخل المنتجين المتوسطي والكبار الحجم. والوصول إلى الموارد غير متكافئ، حيث تتركز الأراضي بشكل متزايد في المزارع الكبيرة، التي تدير أكثر من 70 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة على الرغم من أنها لا تمثل سوى 1 في المائة من جميع المزارع. وطرأت على تكلفة النظم الغذائية الصحية زيادة مطردة، حيث تشير التقديرات إلى أن 80 في المائة من الأفريقيين غير قادرين على تحمل تكاليفها. وبسبب ارتفاع أسعار الطاقة، فإن التفاوت في توزيع الثروة يجعل من المستبعد أن يستفيد صغار منتجي الأغذية من ارتفاع أسعار المواد الغذائية. والنساء أكثر عرضة للفقر وانعدام الأمن الغذائي لأن فرصهن أقل، وفرص حصولهن على موارد الإنتاج أقل من فرص الرجال، ومتوسط دخلهن أقل من متوسط دخلهم. ورغم أن من المتوقع أن يتضاعف عدد السكان الشباب ثلاث مرات بحلول عام 2050، فإن القطاع الريفي يصاب بالشيخوخة بسبب نقص الفرص المتاحة للشباب، ولا يوجد استثمار كاف لدعم طاقاتهم الابتكارية الكامنة في الاقتصادات الريفية.

18 - ومضى يقول إن الأهداف المتعلقة بالتنوع الجيني واستعادة النظم الإيكولوجية ما زالت بعيدة المنال رغم إحراز بعض التقدم في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وبخاصة المياه والغابات. ويؤثر تغير المناخ على القدرة الإنتاجية بسبب درجات الحرارة المفرطة، وزيادة هطول الأمطار والفيضانات، وتقلب سلوك الآفات، ويلزم بذل مزيد من الجهود لتحسين مساهمة الزراعة في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تحديات تجارية واستثمارية، لانخفاض فرصها في الحصول على الاستثمار وقدرتها على الابتكار والرقمنة. ورغم ثبوت قدرة التجارة العالمية على الصمود خلال الجائحة، مع حدوث اضطرابات قصيرة الأمد فقط في سلاسل القيمة، ينخفض الاستثمار في الزراعة نظراً لتحويل الموارد من أجل تلبية الاحتياجات المتعلقة بالجائحة. وتهدد الآثار الواسعة النطاق للحرب في أوكرانيا سبل عيش أكثر من 1 بليون شخص وتعيق قدرة البلدان، ولا سيما البلدان النامية، على تعبئة الموارد اللازمة لدعم التعافي الاقتصادي وتنفيذ تدابير للحفاظ على سبل عيش الفئات الأكثر ضعفاً.

19 - ورأى أنه لعكس هذه الاتجاهات، لا بد من الاعتراف بالترابط بين الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المنظومات الغذائية الزراعية، كما يلزم مزيد من الطموح وبذل الجهود لتحقيق منظومات غذائية مستدامة وقادرة على الصمود. ومن خلال الأخذ بنُهُج شاملة وجامعة ومتعددة أصحاب المصلحة، لن يكون الهدف المتمثل في القضاء على الجوع وسوء التغذية بحلول عام 2030 بعيد المنال. ويمكن لصانعي القرارات أن ينظروا فيما يلي: (أ) ضمان وجود تدابير لتصحيح التشوهات والاختلالات التجارية وتحسين توافر السلع الأساسية والمدخلات الزراعية عن طريق زيادة القدرة على الصمود من خلال حماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وإدارتها المستدامة واستعادتها؛ (ب) بناء قدرة النظم والأشخاص على الصمود من خلال بناء القدرات، ونشر الممارسات الجيدة للزراعة القابلة للتكيف، والاستثمار في التنبؤ القائم على البيانات، والعلم والابتكار، والتخطيط الشامل، وتعزيز الرقمنة؛ (ج) معالجة الثغرات في نظم الإنذار المبكر والعمل المبكر، وزيادة التأهب، وتعزيز الصلات بين المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية، ومعالجة أوجه عدم المساواة؛ (د) تمكين الجهات الفاعلة في الريف، ولا سيما النساء والشباب والشعوب الأصلية وصغار منتجي الأغذية، عن طريق تحسين فرص الحصول على المعارف والموارد والأصول والخدمات وحماية سبل عيشهم من خلال الأخذ بسياسات والقيام بتدخلات هادفة؛ (هـ) تحسين توافر البيانات الموثوقة والمصنفة وإمكانية الوصول إليها لأغراض صنع القرار، لأسباب منها تشجيع الاستثمار وزيادة مساهمة الزراعة إلى أقصى حد في النمو الاقتصادي الشامل للجميع. ومن الأهمية بمكان أن تحوّل البلدان

الالتزامات التي قطعتها على نفسها في مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية إلى أفعال، مع توافر الخبرة التقنية من منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة، وشركائها للتعجيل بالتحول من خلال تدخلات منخفضة التكلفة وذات تأثير كبير.

20 - *تولت رئاسة الجلسة السيدة ستويفا (بلغاريا).*

21 - **السيد خان** (باكستان): تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إن حوالي بليون شخص - أي قرابة 15 في المائة من سكان العالم - يعيشون في ظروف من الفقر، ويفتقرون إلى الدخل والقدرة اللازمين للعيش بكرامة. وبالنظر إلى أن الفقر هو أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشاراً وأنه السبب الجذري لعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والمشاكل السياسية والأمنية، فإنه يؤدي إلى معاناة إنسانية هائلة، ومن الصواب أن يكون موضوعاً لأول هدف من أهداف التنمية المستدامة.

22 - وأوضح أن الأزمات الأخيرة، على الرغم من انخفاض الفقر بشكل واضح على مدى السنوات الثلاثين الماضية، دفعت نحو 100 مليون شخص إلى براثن الفقر المدقع، مما أدى إلى انحسار التقدم المحرز في القضاء عليه. وأضاف أن الفقر، كما قال نيلسون مانديلا، ليس طبيعياً، بل هو من صنع البشر، ويمكن التغلب عليه بالعمل البشري. فأغنى 26 شخصاً في العالم حالياً يمتلكون ثروة تضاهي ما يملكه نصف سكان العالم مجتمعين. وفي حين حشدت الدول الغنية ما يتجاوز 17 تريليون دولار في إطار التصدي لجائحة كوفيد-19، تناضل البلدان النامية من أجل توفير حتى جزء بسيط من مبلغ 4,3 تريليونات دولار اللازم للتعافي منها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، من المفارقات أن البلدان التي أسهمت بأدنى قدر في تدهور المناخ هي التي تعاني أكثر من غيرها من الفقر المرتبط بتغير المناخ. وفي مواجهة حجم الأزمة، خططت الحكومات أو نفذت ما يزيد عن 000 3 تدبير للحماية، من قبيل التحويلات النقدية المباشرة، في أثناء الجائحة، ولكن الارتفاع المفاجئ في أسعار الغذاء والطاقة يتطلب مزيداً من الدعم والاستثمار على الصعيد المالي واللوجستي، بطرق منها العمل المنسق من جانب المجتمع الدولي بالاستناد إلى قرار الجمعية العامة 264/76 المتعلق بحالة انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي. ويجب أن تتاح لمنتجي الأغذية فرص كافية للحصول على البذور والأسمدة والتمويل من أجل التوسُّع في الإنتاج الغذائي المحلي والوطني. ونظراً لفقدان 220 مليوناً من الوظائف ذات الدوام الكامل، فمن الضروري تعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق.

23 - وأكَّد أنه يجب معالجة الأسباب النُظُمية للفقر - النزاع والنزوح القسري ومكامن الضعف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ويجب جعل الهياكل المالية والإنتاجية والتجارية منصفة وعادلة، ويجب وقف استغلال الموارد الطبيعية للبلدان الفقيرة، ويجب إنفاذ القانون الدولي واحترامه لكي تحقق البلدان الفقيرة نصيبها العادل من التنمية العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب تعبئة الموارد المالية من أجل البلدان النامية من خلال الإدارة السليمة للديون، وإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة، وإصدار حقوق إضافية من هذا القبيل، وتوسيع نطاق المنح والتمويل الميسَّر، ولا سيما للبلدان التي تواجه صعوبات مالية بالغة أو تعاني من كوارث طبيعية أو كوارث ناجمة عن النشاط البشري. ويمكن التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الاستثمارات الكبيرة في الهياكل الأساسية المستدامة والتكنولوجيات الجديدة وعن طريق سد الفجوة الرقمية لتمكين البلدان النامية من اتباع نموذج إنمائي حديث وشامل للجميع. وختاماً قال إنه يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها بتقديم الدعم المالي والتكنولوجي ودعم بناء القدرات بهدف القضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما يجب رفع التدابير القسرية الانفرادية المتَّخَذة ضد البلدان النامية.

24 - **السيدة موتسومي** (بوتسوانا): تحدثت باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، فقالت إن العالم يتراجع في بذل الجهود الرامية إلى القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بسبب السياق المحفوف بالتحديات وعدم اليقين الذي أوجدته جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ والتوقعات الاقتصادية المتزايدة السوء. ورأت أنه لا بد من إحداث تحوُّل في مسارات النمو الحالية في سبيل القضاء على الفقر وبلوغ أهداف التنمية المستدامة الأخرى، من خلال أطر متماسكة ومتكاملة للسياسات الوطنية والدولية.

25 - وأعلنت أن هناك أيضاً فجوة كبيرة لا تزال قائمة بين الجنسين، ولا سيما فيما يتعلق بالعمالة والأمن الغذائي واستخدام الإنترنت في البلدان النامية غير الساحلية، وأن النساء تعرضن بصفة خاصة للآثار الاجتماعية والصحية والاقتصادية السلبية للجائحة. وعلاوة على ذلك، أظهرت الجائحة أهمية التكنولوجيات الرقمية وعجَّلت باعتمادها، ولكن في عام 2021، بينما الحاجة إلى الإنترنت في أمَسّ حالاتها، بلغ معدل الاستخدام في البلدان النامية غير الساحلية 34,7 في المائة

مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 63 في المائة، ويرجع ذلك أساساً إلى التكلفة العالية والقدرة المحدودة على تحمل تكاليف النفاذ إلى النطاق العريض.

26 - وحثَّت المجتمع الدولي والشركاء في التنمية على دعم البلدان النامية غير الساحلية في توسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي للحيلولة دون وقوع الفئات الضعيفة أكثر فأكثر في براثن الفقر. ورأت أن الإجراءات التالية أساسية لتحقيق برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024، فضلاً عن أهداف التنمية المستدامة: (أ) ضمان مراعاة شبكات الأمان على نحو مسؤول للمنظور الجنساني؛ (ب) تعزيز فرص حصول المرأة على التدريب والائتمان؛ (ج) زيادة حقوقها في الملكية والأراضي؛ (د) ضمان المساواة بين الرجل والمرأة في فرص الحصول على الغذاء والعمل والتكنولوجيا. واختتمت كلمتها بقولها إنه يجب على المجتمع الدولي أن يقدم دعماً سريعاً لميزان المدفوعات والميزانية بشروط محدودة حتى تتمكن البلدان النامية غير الساحلية من التصدي للتحديات بالقدر الكافي، كما يجب عليه أن يعزز ما يقدمه من الدعم الإنساني والتقني، على كلا الصعيدين المالي والعيني، لتوفير الأمن الغذائي وسبل العيش وتعزيز القيمة العالمية وسلاسل الإمداد.

27 - **السيدة شيمبيري مولاند** (ملاوي): استهلت كلمتها باسم مجموعة أقل البلدان نمواً قائلة إن تلك البلدان تتحمل وطأة التحديات المتشابكة التي تفرضها جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا وأزمة المناخ التي لا هوادة فيها. وهي تتعافى ببطء من الجائحة، ولا يزال الفقر يشكل أحد التحديات الإنمائية الرئيسية التي تواجهها. ويعاني نحو 251 مليون شخص في أقل البلدان نمواً بالفعل من انعدام الأمن الغذائي، ومن المتوقع أن يؤدي إلى دفع المزيد من الناس من تلك البلدان إلى معاناة انعدام الأمن الغذائي والفقر المدقع بحلول نهاية عام 2022. فالمجاعة تلوح في الأفق في القرن الأفريقي، وتعاني عدة بلدان تمر بحالات نزاع أو ما بعد النزاع بالفعل من أزمة إنسانية، يزيد من تفاقمها حالات النقص في الحبوب والأسمدة وارتفاع تكاليف الطاقة.

28 - وأشارت إلى أن أحد الأهداف الشاملة لبرنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً يتمثل في القضاء على الفقر المدقع. وللقيام بذلك، رأت أن من الضروري أولاً تعزيز القدرة الإنتاجية وسبل الوصول إلى الأسواق من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع. وقالت إن الدعم الدولي وإقامة الشراكات، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب، أمور تتسم بأهمية حاسمة في تعزيز نقل التكنولوجيا، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتطوير الهياكل الأساسية، وتقديم المساعدة التقنية والمعونة من أجل التجارة، وبناء القدرات البشرية والمؤسسية لأقل البلدان نمواً. وأضافت أن من الأدوات الهامة الأخرى تمويل التنمية، بما في ذلك سهولة الحصول على تمويل مناخي يمكن التنبؤ به، وبخاصة لأغراض التكيف. ولا بد من زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، التي تقلُّ حالياً عن الهدف الذي حددته الأمم المتحدة البالغ 0,15-0,2 في المائة، كما يلزم اتخاذ إجراءات بشأن تخفيف عبء الديون. وثالثاً، من الضروري وجود نظم فعالة للحماية الاجتماعية وحصول الجميع على التعليم الجيد وتنمية المهارات لكي تقوم أقل البلدان نمواً بتعزيز رأس المال البشري والإنتاجية، والحد من أوجه عدم المساواة، وبناء القدرة على الصمود، وإنهاء دورة الفقر المتوارثة بين الأجيال. وأخيراً، يلزم تعزيز القدرة الإنتاجية في مجال الزراعة والاكتفاء الذاتي في الأغذية عن طريق الاستثمار في الهياكل الأساسية المستدامة في الريف، وتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتيسير سبل الحصول على المدخلات والوصول إلى أسواق الائتمان، وتحسين سلاسل القيمة الزراعية، وتعزيز التجارة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. فالقضاء على الفقر أمر أساسي لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة والقادرة على الصمود، وليس هناك وقت نضيعه في التقاعس عن العمل.

29 - وتكلمت بصفتها الوطنية فأعربت عن ترحيبها بإدراك المتكلمين أن معظم الفقراء يقيمون في المناطق الريفية حيث الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية والمالية غير موجودة أو في أدنى المستويات. وفي ختام كلمتها دعت اللجنة إلى أن تدرس ضرورة ألا تقتصر المؤسسات العالمية والوطنية في استعراض سياساتها وقواعدها وأنظمتها الإدارية على ضمان مشاركة من هم أشدُّ تخلفاً عن الركب في عمليات اتخاذ القرار فحسب، بل تستعرضها أيضاً لتنفيذ التدخلات الإنمائية على نحو مختلف بالتركيز على بناء الهياكل الأساسية في الأماكن التي يعيش فيها فقراء الريف.

30 - **السيد دانغ هوانغ غيانغ** (فييت نام): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن الزراعة تمثل قطاعاً رئيسياً في هذه المنطقة، إذ توفر فرص العمل لما تصل نسبته إلى 30 في المائة من سكان المنطقة و 12 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، وتسهم إسهاماً كبيراً في التخفيف من وطأة الفقر، والحدّ من سوء التغذية، والقضاء على الجوع، وتحقيق التنمية المستدامة. واستدرك قائلاً إن

جائحة كوفيد-19 وأزمة الغذاء في عام 2022 تسببتا في إلحاق ضرر كبير بالإنتاج والتوزيع وسبل العيش في القطاع الزراعي؛ ومن ثم فإن الأمن الغذائي يتطلب الاهتمام والعمل بشكل عاجل. وأعرب عن التزام الرابطة بتعزيز الأمن الغذائي الإقليمي من خلال خطط العمل وأطر العمل الاستراتيجية المتعلقة بالأغذية والتغذية والزراعة والحراجة والتنمية الريفية، بدعم وتوصيات في مجال السياسة العامة من منظومة الأمم المتحدة.

31 - وأعلن أن القضاء على الفقر يمثل أولوية رئيسية بالنسبة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وأنها أحرزت بعض التقدم في الاضطلاع بمبادرات رامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي من أجل تحقيق التنمية الريفية والحضرية الشاملة للجميع، وتشجيع التجارة والاستثمار، وتعزيز الريادة التجارية وتنمية الموارد التعليمية والبشرية، والتشجيع على إقامة شراكات أوثق بين الحكومات والقطاع الخاص. ونفذت الرابطة أيضاً خطة عمل استراتيجية بشأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم للتركيز على سبل الوصول إلى الأسواق والحصول على التمويل والمهارات.

32 - واستطرد قائلاً إن التعرض لمخاطر تغير المناخ، الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمسألتي تخفيف حدة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، يمثل شاغلاً رئيسياً لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي واحدة من أكثر المناطق تعرضاً للخطر. وختاماً أعرب عن تأكيد الرابطة من جديد التزامها بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بموجب الاتفاقية، ولا سيما مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة حسب قدرات كل بلد، في ضوء الظروف الوطنية المختلفة.

33 - **السيد إيدوكبا** (نيجيريا): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن الاتحاد الأفريقي حدَّد هدفاً طموحاً يتمثل في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي بحلول عام 2025، على النحو الوارد في كل من خطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها وإعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة، ولكن القارة ليست حالياً على المسار الصحيح المؤدي لبلوغ هذا الهدف. وأضاف أن المنظومات الغذائية تتسم بحساسية خاصة للنزاعات والصدمات البيئية والصحية والاقتصادية، التي يمكن أن تخلق أزمة غذاء في أفريقيا. فعلى سبيل المثال، تسببت آثار تغير المناخ والتوترات الجغرافية السياسية في ارتفاع أسعار القمح والخبز والأسمدة وأدت إلى نقص في الإمدادات الأخرى. وحتى قبل الأزمة، كان الملايين في أفريقيا يفتقرون إلى إمكانية الحصول على الغذاء المأمون والكافي، والمياه النظيفة، والطاقة، وغير ذلك من الاحتياجات الأساسية.

34 - وتابع كلامه قائلاً إن القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي في أفريقيا يستلزم معالجة أوجه الترابط فيما يتعلق بالزراعة، والتنمية، والنمو الاقتصادي، والزراعة الأسرية وزراعة أصحاب الملكيات الصغيرة، والتجارة الدولية، ونظم الحماية الاجتماعية، والأزمات الناشئة عن طريق التعامل مع المجالات التي تنطوي على مشاكل حادة في آن واحد. وأوضح قائلاً إن مهمة زيادة الإمدادات لجميع شرائح السكان تنطوي على حلول تقنية من قبيل البذور والأسمدة المحسَّنة ونظم الري الأفضل. ورأى أنه يجب على أفريقيا أن تعزز منظوماتها الغذائية من خلال القيام بتدخلات فورية يعزز بعضها بعضاً من أجل القضاء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وعلى المدى القصير، يجب عليها أن تقلل إلى أدنى حد من تعطُّل سلاسل الإمداد داخل أفريقيا، في حين ينبغي أن تشمل النُهُج المتوسطة والطويلة الأجل دمج الدعم العالمي والشراكات العالمية من خلال تعزيز الإحصاءات والبيانات والتكنولوجيات الرقمية. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تساعد على تعزيز أثر الحلول بتحسين مواءمة السياسات العالمية مع الأولويات الإقليمية والوطنية وإيلاء الاعتبار لمختلف الحقائق على أرض الواقع. ويلزم تعبئة الموارد المالية وغير المالية لتنمية قطاعات الزراعة ومصائد الأسماك والغابات وتجهيز الأغذية وتوجيه تلك القطاعات بشكل فعال نحو التدخلات المتكاملة بدلاً من التحسينات المنفصلة. وكذلك من الضروري الاستثمار في التكنولوجيات والممارسات الجديدة، بما في ذلك البذور المحسنة والسلالات الحيوانية المتكيفة مع المناخ المتغير والنظم الحديثة للتخزين وإدارة الحصاد. ويجب تشجيع الممارسات الذكية مناخياً والمتسمة بالقدرة على الصمود الناجمة عن التنوع البيولوجي، لأغراض منها إدارة مخاطر الكوارث مع تعزيز النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في البيئات الهشة. ومن الأمور الأساسية أيضاً معالجة العوامل الشاملة لعدة قطاعات مثل النزاع وضعف الهياكل المؤسسية، ويجب على جميع أصحاب المصلحة التعجيل بالجهود الرامية إلى دعم الزراعة والمنظومات الغذائية المستدامة في أفريقيا من خلال تعزيز الإنتاجية الزراعية، وزيادة الإنتاج المحلي، ودعم الحصول على الطاقة. وأخيراً، ينبغي ربط الحلول المبتكرة بالمبادرات القائمة والارتقاء بالأطر الإقليمية والوطنية الرامية إلى تعزيز التكامل الاقتصادي والتجارة، بما في ذلك منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، ومبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل.

35 - **السيد ألمسليشنر** (النمسا): تكلم أيضاً باسم إثيوبيا، فقال إن البلدين، بوصفهما رئيسين مشاركين لمجموعة أصدقاء التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، يرحبان بإدراج البند المعنون "التعاون في ميدان التنمية الصناعية" من جدول الأعمال في برنامج عمل اللجنة الثانية لدورتها السابعة والسبعين، في وقت يبدو فيه التصنيع أكثر أهمية من أي وقت مضى بصفته عاملاً رئيسياً للتمكين من التنمية المستدامة. فقد أدت الآثار المستمرة لجائحة كوفيد-19 والتوترات والنزاعات الجغرافية السياسية وأزمة الكوكب الثلاثية إلى انتكاس عقود من إحراز التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتأثرت المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تمثل أكبر قطاع للأعمال التجارية في البلدان النامية وحصة كبيرة من الأعمال التجارية في البلدان المتقدمة، تأثراً غير متناسب، ولا يزال التعافي متفاوتاً على نطاق العالم. ومن الضروري أيضاً إيلاء تركيز خاص للنساء والشباب ورواد الأعمال في القطاع غير النظامي. وتتسم القدرات الصناعية، وبخاصة تكنولوجيات الإنتاج الرقمية، بأهمية أساسية من حيث القدرة على الصمود والاستعداد للمستقبل. وقد انتشل التصنيع الملايين من براثن الفقر بتوفير فرص العمل والدخل، ولا تزال الصلة الوثيقة بين التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الطويلة الأجل لها وجاهتها ولا سبيل إلى إنكارها. وسيكتسي تعزيز الأمن الغذائي، والحصول على الطاقة المستدامة وخفض انبعاثات الكربون، وسلاسل الإمداد المنصفة، والقدرة على تصنيع المنتجات الصحية الأساسية محلياً أهمية أكبر في المستقبل.

36 - واختتم كلمته قائلاً إن اليونيدو، بوصفها الوكالة الراعية للهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بالصناعة والابتكار والبُنى التحتية، مكلفة بدعم البلدان في تعزيز التعاون في ميدان التنمية الصناعية، وقد دعت المجتمع الدولي إلى بناء الزخم من أجل تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في الفترة المفضية إلى انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام 2023 ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل في عام 2024، وكذلك في سياق *تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2023* القادم ومنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المقبل المعني بمتابعة تمويل التنمية.

37 - **السيد بيريز أيستاران** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، فقال إن استئصال الفقر والقضاء على الجوع كانا منذ فترة طويلة على رأس أولويات المجتمع الدولي وهما في صميم خطة عام 2030، التي تمثل خريطة الطريق ليس فقط لتحقيق مجتمعات أكثر سلاماً وعدلاً وشمولاً للجميع ولكن أيضاً للتغلب على التحديات المشتركة وإعمال الحق في التنمية غير القابل للتصرف. واستدرك قائلاً إن هذه الأهداف أصبحت الآن أبعد منالاً حتى من ذي قبل، إذ يعيش ما يزيد عن 700 مليون شخص في فقر مدقع ويعاني أكثر من 820 مليون شخص من الجوع. وقد تأثر الوضع سلباً بجائحة كوفيد-19 ومن المتوقع أن يزداد تدهوراً في ضوء التحديات القائمة من قبيل تغير المناخ والأزمة التي تؤثر على الاقتصاد وسلاسل الإمداد وتكاليف النقل على الصعيد العالمي. وعلاوة على ذلك، فإن التداعيات المحتملة للتوترات الجغرافية السياسية المستمرة تبعث على القلق لأنها لا تؤدي إلى تفاقم الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة بالفعل فحسب، بل تؤدي أيضاً إلى مزيد من عدم اليقين وتؤثر على تكلفة المنتجات الأساسية كالغذاء والطاقة.

38 - وأوضح أن استمرار تنفيذ التدابير القسرية الانفرادية يؤدي إلى تفاقم التحديات العالمية وتقويض الجهود الوطنية لتنفيذ خطة عام 2030، في انتهاك صارخ لمبادئ الميثاق والقانون الدولي. ونظراً لاتساع نطاق هذه التدابير غير القانونية وتداعياتها التي تتجاوز الحدود الإقليمية وطابعها النُظُمي، فإنها تؤدي عمداً إلى تفاقم الأزمة المتعددة الأوجه وستظل تسبب معاناة إنسانية طويلة الأمد ما لم يتم إنهاؤها فوراً، بحيث يتاح لجميع الدول تحقيق إمكاناتها الإنتاجية بصورة كاملة والمساهمة في التغلب على التحديات الراهنة. وأضاف أن التطبيق غير القانوني للتدابير القسرية الانفرادية الموجهة ضد السكان المدنيين، في إطار سياسة عامة تسفر عن معاناة لا مبرر لها، يصل إلى مستوى الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية ويحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالكامل. فهو ليس هجوماً متعمداً على الحق في التنمية فحسب، بل إنه أيضاً يخلّف الفقر وعدم المساواة ويزيد من تفاقمهما في البلدان المتضررة، لأسباب منها أنه يجعل شراء معدات أو قطع غيار للتنمية الزراعية أمراً يكاد يكون مستحيلاً. وقد اعترفت منظمة الصحة العالمية بأن هذه التدابير تعرّض الأمن الغذائي العالمي للخطر، وأكدت عدة كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة مجدَّداً أن هذه التدابير تؤدي إلى زيادة أسعار الأغذية. ولا يمكن التغلب على أزمة الغذاء الحالية إلا بالقضاء عليها.

39 - وأعرب عن ترحيب المجموعة بإنشاء فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل، ودعوتها إياه إلى تقييم الأثر السلبي للجزاءات الانفرادية على الأزمة العالمية. واختتم بقوله إن الطريق إلى التغلب على التحديات الراهنة لا يتمثل في فرض تدابير

قسرية انفرادية أو قيود تجارية غير مبررة وتعسفية، بل في اعتماد تدابير مشتركة فعالة وشاملة للجميع ومبتكرة، وفقاً للميثاق والقانون الدولي.

40 - **السيدة بايمارو** (سيراليون): استهلت كلمتها قائلة إن جائحة كوفيد-19 أدَّت إلى أول زيادة في الفقر المدقع منذ عام 1998، إذ دفعت 77 مليون شخص إضافيين إلى براثن الفقر المدقع وأوقفت إحراز التقدم في القضاء عليه لمدة ثلاث أو أربع سنوات على الصعيد العالمي وثماني أو تسع سنوات في البلدان المنخفضة الدخل. وكشفت الجائحة عن ثغرات وإخفاقات في نظم الحماية الاجتماعية، فضلاً عن تفاوتات هيكلية وأشكال مختلفة من التمييز تعمّق الفقر وتديمه. ويلزم تجديد العمل الجماعي لزيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية من أجل مكافحة الجوع وسوء التغذية والفقر، وهي أكبر التحديات التي تواجه العالم حالياً. فقد كان ما يقرب من 12 في المائة من سكان العالم، أو 928 مليون شخص، يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في عام 2020، بزيادة 148 مليون نسمة عن عام 2019؛ وفي عام 2020، لم يحصل واحد من كل ثلاثة أشخاص تقريباً في العالم على الغذاء الكافي، أي بزيادة قدرها 320 مليون شخص تقريباً عن العام الذي سبقه. ويوجد في أفريقيا وآسيا أكثر من 90 في المائة من الأطفال الذين يعانون من التقزم والهزال وأكثر من 70 في المائة من الأطفال الذين يعانون من زيادة الوزن.

41 - وأفادت بأن سيراليون شهدت اتجاهات مماثلة، حيث كان مليونا شخص يعانون من الجوع المزمن و 1,1 مليون شخص من الجوع الحاد في عام 2021 من إجمالي عدد السكان البالغ 8,2 ملايين نسمة. وفي سبيل القضاء على الجوع وتحويل القطاع الزراعي في البلد، شرعت وزارة الزراعة والحراجة في إجراء تحولات استراتيجية في السياسات العامة لزيادة مساحة الأراضي المزروعة وزيادة الغلة. وفي ختام كلمتها أوضحت أن هذه التدخلات تهدف إلى تهيئة بيئة تمكينية تشجع استثمار القطاع الخاص في الزراعة، وتحدُّ من أوجه القصور في تقديم الخدمات، وتحمي أصحاب الملكيات الصغيرة، وتشمل ميكنة المزارع بقيادة القطاع الخاص، وتقديم تسهيلات ائتمانية زراعية لاستيراد المدخلات الزراعية، ونظاماً للمحافظ الإلكترونية لتعزيز الكفاءة والشفافية، واستراتيجية إرشادية موسعة لتزويد المزارعين بالمعلومات اللازمة للمساعدة في اتخاذ القرارات، وزيادة الإنتاج وإدرار الدخل.

42 - **السيد بيساريفيتش** (بيلاروس): استهل كلمته قائلاً إنه رغم وضوح أن العالم يملك ما يكفي من القدرات والموارد لضمان التغذية الكافية للجميع، فهناك في واقع الأمر ما يزيد عن 800 مليون شخص يعانون من نقص التغذية المزمن في جميع أنحاء العالم. ونتيجة لذلك، فإن المجتمع الدولي متأخر في تنفيذ الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء على الجوع. ويُعزى السبب في هذا الوضع بصفة عامة إلى العولمة غير المتكافئة، مما يؤدي لزيادة التفاوت في الثروة على هذا الكوكب. والواقع أن الرخاء المتزايد في العالم المتقدم النمو على مدى العقود الماضية لم يؤد إلى تحسين حالة الأغذية والتغذية في كثير من البلدان النامية. يضاف إلى ذلك أن النزاعات والأزمات المتعددة الجارية في أجزاء كثيرة من العالم، بما في ذلك جائحة كوفيد-19، تحول دون القضاء على الفقر وبالتالي توفير التغذية الكافية لجميع الناس. وكذلك تؤدي العمليات السلبية المتعلقة بتغير المناخ إلى تقويض الأمن الغذائي العالمي بانتظام.

43 - واستطرد قائلاً إن التدابير التجارية التقييدية تشكل عاملاً آخر يسهم في انعدام الأمن الغذائي العالمي. وقد أدَّت القيود الاقتصادية والجزاءات التي فرضتها الحكومات الغربية على بيلاروس وروسيا، دون تفويض من الأمم المتحدة، إلى انخفاض حاد في إمدادات الأسمدة والحبوب في الأسواق الدولية. وأفضت هذه القيود إلى سلسلة من الأحداث التي تسببت في نهاية المطاف في أزمة الأمن الغذائي والجوع العالمية الحالية التي يعانيها ملايين الناس في البلدان النامية. وبيَّن أنه لا يمكن في الواقع حل أزمة الغذاء الحالية ما لم يُسمح للأسمدة والأغذية من بيلاروس وروسيا بالوصول إلى الأسواق الدولية دون معوّقات. ولذلك فإن وفد بلده يدعو الدول التي تفرض تدابير تقييدية غير قانونية وانفرادية ضدَّ بلدان أخرى إلى التخلي عن تلك السياسات الضارة.

44 - وأضاف أن بيلاروس تدعو إلى تضافر الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة الجوع، كما تعلق أهمية كبيرة على تعزيز الأمن الغذائي الوطني. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجري تحسين الإنتاج الزراعي، وأنشئ قطاع وطني مستدام ومتقدم وابتكاري للأغذية الزراعية، وعلى أساسه تقدم بيلاروس المعونة الإنسانية إلى الدول الأخرى المحتاجة على أساس ثنائي. وأعرب عن استعداد بلده لمواصلة الإسهام في الأمن الغذائي العالمي عن طريق تزويد الأسواق العالمية بمجموعة واسعة من المنتجات الغذائية والأسمدة والمعدات الزراعية، وعن طريق تبادل ما لديه من خبرة وقيامه بتدريب الأخصائيين. واختتم كلمته معرباً عن التزام بيلاروس بالعمل مع منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من

المنظمات الدولية ذات الصلة من أجل تعزيز التنمية الزراعية والأمن الغذائي الوطني.

45 - **السيد آل ثاني** (قطر): استهل كلمته بقوله إن الفقر وعدم المساواة يتفاقمان بفعل جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ وتصعيد النزاعات. وأضاف أن برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً يركز تركيزاً كبيراً على القضاء على الفقر. وسيمثل الجزء الثاني من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، المقرر عقده في آذار/مارس 2023 في الدوحة، فرصة لإحداث تغييرات في حياة الملايين وإيجاد زخم لتحقيق هذه البلدان أهداف التنمية المستدامة.

46 - وأعرب عن اعتزازه بالإعلان عن انتخاب قطر لتوّها رئيساً للمجلس التنفيذي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي لفترة ولاية مدتها ثلاث سنوات. وقد ساهم صندوق قطر للتنمية لتوّه بمبلغ 90 مليون دولار لبرنامج الأغذية العالمي استجابةً للاحتياجات العاجلة في اليمن، بالإضافة إلى تقديمه مساهمة أساسية قدرها 10 ملايين دولار لتلبية احتياجات الأمن الغذائي الحرجة. وتعهدت مبادرة "ننمو" التي أطلقها الصندوق بالشراكة مع مؤسسة بيل وميليندا غيتس بتقديم 200 مليون دولار لمساعدة المزارعين أصحاب الملكيات الصغيرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على التعامل مع التحديات التي يفرضها تغير المناخ. وقدَّم الصندوق أيضاً مساهمات يبلغ مجموعها 50 مليون دولار لمبادرة صندوق "العيش والمعيشة"، التي أطلقت بالاشتراك مع البنك الإسلامي للتنمية وجهات مانحة أخرى، وتركّز على المجالات الثلاثة المتمثلة في الزراعة والصحة والهياكل الأساسية.

47 - **السيد بيشبلوي** (تايلند): قال إن جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ والتوترات الجغرافية السياسية المستمرة أدت إلى تفاقم أوجه عدم المساواة وأطلقت أزمة ثلاثية الأبعاد في الغذاء والطاقة والتمويل، مما يُلحق خسائر فادحة بالفئات الأكثر ضعفاً في البلدان النامية ويهدد بعرقلة التقدم الذي أحرِز بشق الأنفس في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ورأى أن من الضروري، لتنفيذ خطة عام 2030، حماية تعددية الأطراف من خلال تيسير الحوار البنَّاء وتحسين تنسيق السياسات بين كيانات منظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين تفادياً لحدوث أكبر أزمة غذائية في التاريخ. ومن الأهمية بمكان، سعياً لتعزيز التدفق السلس عبر الحدود للأغذية والأسمدة والسلع الأساسية، أن تُبقي جميع البلدان سلاسل إمداداتها مفتوحة وأن تمتنع عن فرض قيود غير متسقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية على الصادرات. وأضاف أن تايلند، لذلك، تعرب عن ترحيبها بالجهود الرامية إلى إنشاء ممر بحري من أجل التصدير الآمن للمواد الغذائية إلى الدول الأفريقية وبقرار إعفاء المعونة الإنسانية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي من إجراءات حظر تصدير الأغذية، وستواصل العمل مع البرنامج على تقديم المساعدة الغذائية الطارئة للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة. وعلاوة على ذلك، ومن أجل الاستعداد بشكل أفضل للأزمات في المستقبل، من الضروري التعجيل بإحداث تحوُّل في المنظومات الغذائية بغية تحقيق قدر أكبر من القدرة على الصمود ومن الاستدامة.

48 - وأوضح أن الإيكولوجيا الزراعية تمثل حلاً أساسياً لمعالجة أزمة الكوكب الثلاثية وبناء منظومات غذائية أكثر صحة وعدلاً. ونتيجة لذلك، تتبع تايلند نموذجاً للاقتصاد الحيوي الدائري الأخضر في سبيل تحقيق نمو اقتصادي أكثر توازناً بعد الجائحة مع الحفاظ على البيئة. ومن المهم ضمان حصول أصحاب الملكيات الصغيرة على تكنولوجيات وابتكارات ميسورة التكلفة. وأعلن أن تايلند، بوصفها من أكبر مصدري الأغذية، ستواصل تعزيز الأمن الغذائي العالمي وتبادل أفضل الممارسات المتعلقة بالاكتفاء الذاتي من الأغذية، والإدارة المستدامة للتربة، والزراعة الذكية من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

49 - واختتم كلمته قائلاً إن ثمة حاجة إلى حلول تفضي إلى التحوُّل لمعالجة التفاوتات المتزايدة في الدخل والثروة في تايلند، رغم عدم وجود أشخاص يعيشون تحت الخط الدولي للفقر فيها منذ عام 2016. وتحقيقاً لهذه الغاية، استحدثت تايلند مؤشراً وطنياً متعدد الأبعاد للفقر وأنشأت قاعدة بيانات تهدف إلى توفير الدعم المحدَّد الهدف للفئات الضعيفة مع تمكين المجتمعات المحلية من خلال الاستثمار في تعميم التغطية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية للجميع.

50 - **السيدة خواريز أرغيتا** (غواتيمالا): قالت إن أصحاب الملكيات الصغيرة في بلدها، رغم تاريخه الطويل من الطاقات الزراعية، يواجهون بيئة معقدة للغاية تمنعهم من تطوير أنشطتهم وتحسين سبل معيشتهم. وأضافت أن تغير المناخ كان من الأسباب التي أفضت إلى الجوع بتدميره المحاصيل والهياكل الأساسية الإنتاجية، مؤدياً بذلك إلى زيادة الفقر وتدفقات الهجرة، كما تشهد على ذلك في الوقت الحاضر آثار العاصفة المدارية جوليا. فالعالم على شفا أزمة غذاء عالمية، ولكن بدلاً من اتخاذ إجراءات لوقف هذا الاتجاه في أعقاب جائحة كوفيد-19، من المتوقع حدوث اضطراب أكبر حتى من ذلك في نُظم الإمداد العالمية.

وتزداد الأسباب الكامنة وراء الجوع سوءاً، إلى جانب زيادة التضخم وأسعار الأغذية والوقود. وأوضحت أن الجوع ليس مجرد مسألة إحصاءات، بل له تكلفة بشرية: فالأطفال دون سن 5 سنوات، والنساء اللائي يعشن في فقر مدقع، والأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية هم الأكثر معاناة من سوء التغذية. ولذلك فمن الضروري تعزيز نظم الحماية الاجتماعية، وتحسين الرعاية الصحية الأساسية، وضمان توافر الأغذية.

51 - وأعلنت عن اضطلاع غواتيمالا بعدة مبادرات تهدف إلى تحسين التغذية والصحة، ومساعدة المزارعين الأسريين في حفظ التربة، وتوفير الغذاء لمن هم معرضون لخطر فقدان المحاصيل، والنهوض بنظم الري والإنتاج. وقالت إن الحكومة نفذت برنامجاً للتغذية المدرسية يرتبط بالزراعة الأسرية، ويسعى إلى تعزيز القيم، والتنوع الثقافي، والمساواة بين الجنسين، والعمل الجماعي، وحفظ البيئة، مما يعزز الاكتفاء الذاتي واتخاذ القرار. وأعربت عن إشادة غواتيمالا بمنظومة الأمم المتحدة لتنفيذها مشاريع ذات أثر مباشر، وحثت الدول الأعضاء على متابعة نتائج مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية.

52 - **السيدة ألفارادو** (المكسيك): استهلت كلمتها قائلة إن الفقر وتزايد عدم المساواة هما السببان الكامنان لانعدام الأمن الغذائي، مما يعوق التمتع بجملة أمور منها الحق في الغذاء الكافي وسبل العيش والصحة والمياه والتعليم. وأشارت إلى أن القضاء على الجوع وسوء التغذية، فيما يتعلق بالمكسيك، يمثل ركيزة أساسية من ركائز تنمية البلد. ومن الضروري الحد من الفقر والقضاء عليه في نهاية المطاف، ولا سيما في المناطق الريفية، من أجل معالجة التفاوت الاجتماعي، والتمييز العرقي والجنساني، والعنف، والاضطرابات المدنية، والهجرة غير النظامية وغير المأمونة، وانعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، والاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية.

53 - ومضت تقول إن جائحة كوفيد-19 أبرزت هشاشة النظم الغذائية العالمية وخللها الوظيفي، وإن القيود المفروضة على التنقل وتعطل سلاسل الإمداد أدّيا إلى ارتفاع الأسعار والإضرار بسبل العيش وتفاقم انعدام الأمن الغذائي، وخاصةً بالنسبة للفئات الأشد فقراً. بل إن تغير المناخ يشكل تهديداً أكبر للأمن الغذائي، حيث أدّت الأحوال الجوية القاسية بدرجة كبيرة إلى تعطيل الإنتاج الزراعي وتوافر الأغذية. ورأت أن الحفاظ على إمدادات الغذاء ينبغي أن يمثل، وخاصة في وقت يتزايد فيه التوتر على الصعيدين الاقتصادي والجغرافي السياسي، أقلّ ما يمكن تطلُّبه من متَّخذي القرار. ومن الضروري أيضاً توافر الدعم التقني والمالي الملائم، إلى جانب القيام بمبادرات تعالج الاحتياجات المتعددة الأبعاد لجميع البلدان.

54 - وأوضحت أن الهدف من سياسة الأغذية الزراعية في المكسيك يتمثل أساساً في السعي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وإقامة نظام غذائي وتغذوي جديد يتسم بالإنصاف والصحة والاستدامة. فالأجزاء الريفية من البلد غنية بالموارد الطبيعية ويمكن أن تدرّ الدخل للمزارعين وتلبي احتياجاتهم الغذائية. واستدركت قائلة إن هذه المناطق هي أيضاً أقل المناطق نمواً وتتسم بالفقر المدقع. ولذلك اعتمدت الحكومة قانوناً جديداً لتعزيز التنمية المستدامة في المناطق الريفية. ورأت أنه يجب إيلاء الأولوية للشباب في سن العمل والنساء الريفيات والشعوب الأصلية والمكسيكيين من أصل أفريقي والمزارعين من أجل الحفز على إيجاد فرص العمل ومعالجة الأسباب الأساسية للفقر وتهيئة الظروف المناسبة للحصول على الأطعمة المغذية.

55 - **السيد حسين** (بنغلاديش): استهل كلمته قائلاً إن العالم يواجه أزمة غذائية خطيرة، إذ يعاني قرابة بليون شخص من الجوع في عام 2021 ويتزايد الجوع وسوء التغذية بشكل حاد، مدفوعين بكثير من العوامل المترابطة، بما في ذلك أنماط الطقس البالغ القسوة التي تفتك بإنتاج المحاصيل، واضطرابات سلاسل الإمداد المرتبطة بجائحة كوفيد-19، والنزاع في أوكرانيا. وكانت تقديرات البنك الدولي تشير إلى أن المؤشر العالمي للأسعار الزراعية في حزيران/يونيه 2022 أعلى بنسبة 34 في المائة عما كان عليه في كانون الثاني/يناير 2021 وأن أسعار الذرة والقمح أعلى بنسبة 47 في المائة و 42 في المائة على التوالي. ومع ارتفاع تكلفة المعيشة والزيادة الحادة في أسعار الأغذية، تبدو آفاق تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن الأهداف الأخرى التي يرتبط بها الغذاء والتغذية ارتباطاً وثيقاً، قاتمة بدرجة متزايدة. وتعاني النساء والفتيات بشكل غير متناسب عندما يستمر الفقر والجوع، وتشير التقديرات إلى أن 388 مليوناً منهن سيعشن في فقر مدقع في عام 2022، مما يقوّض بشكل خطير الجهود المبذولة لتحقيق المساواة بين الجنسين.

56 - ورأى أنه يجب النظر إلى الجوع باعتباره مشكلة عالمية تتطلب حلاً عالمياً عاجلاً، وأن تكون الأمم المتحدة في طليعة العمل العالمي من أجل التصدي لهذه الأزمة. وأعرب عن مناصرة بنغلاديش لفريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل، ودعوتها إلى التوصل إلى توافق عالمي في الآراء بشأن سبل منع

الأزمة والتخفيف من حدتها والتصدي لها وعملها على تيسير ذلك. فأولاً، من الأهمية بمكان تعبئة جميع أصحاب المصلحة من أجل تنسيق السياسات المالية والضريبية والصناعية والزراعية على الصعيدين الدولي والمحلي. وثانياً، لا بدَّ من إيلاء الأولوية للأمن الغذائي في البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، من خلال تقديم الدعم لتنفيذ نتائج مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية من أجل تحقيق التحوُّل المستدام للمنظومات الغذائية في تلك البلدان. وثالثاً، يتطلب ترابط الأزمة وتعقيدها الأخذ بنهج مركَّب يركز على النزاعات، والظواهر المناخية المتطرفة، وحالات الانكماش الاقتصادي، وتزايد أوجه عدم المساواة، وعبء الديون، والعلاقة التي لا يمكن تحملها بين البشرية والكوكب. ويجب أن يكون تحويل المنظومات الغذائية العالمية على رأس جدول الأعمال، كما يجب إعادة التفكير في كيفية إنتاج الأغذية واستهلاكها في وئام مع الطبيعة. وأخيراً، يجب أن تظل الأسواق مفتوحة لضمان التدفق السلس للتجارة من خلال تجنب القيود التجارية والأخذ بمزيد من رقمنة الإجراءات وعمليات سلاسل الإمداد. ويجب تعزيز الشراكات والاستثمارات الإقليمية من أجل النهوض بإنتاج الأغذية ودعم الأخذ بممارسات جيدة مبتكرة من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التصدي للأزمة والقضاء على الجوع.

57 - **السيد روميرو بوينتس** (كوبا): قال إن جائحة كوفيد-19 كشفت عن أوجه عدم مساواة هيكلية واسعة النطاق وعن تحديات تؤثر بشكل خاص على العالم النامي، ولكن إيقاع التنفيذ ومستواه، حتى قبل الجائحة، لم يكونا كافيين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، ولا سيما الهدف المتمثل في القضاء على الفقر. ولا يمكن القضاء على الفقر نهائياً بينما يكرس العالم للنفقات العسكرية ملايين الدولارات التي يمكن أن تُستخدم بدلا من ذلك في التنمية، أو بينما يجري التمسك بالممارسات الحمائية والانفرادية في العلاقات الاقتصادية والتجارية، أو بينما يستمر تقويض الإطار المتعدد الأطراف بالتدابير القسرية الانفرادية التي تنتهك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وللقضاء على الفقر، لا بدَّ من القضاء على أسبابه الكامنة. وستكون فجوة الفقر أضيق إذا لم تضطر أقل البلدان نمواً إلى إنفاق ما يقرب من 14 في المائة من دخلها على مدفوعات الفوائد على الديون الخارجية، أو إذا خصصت بلدان الشمال ما لا يقل عن 0,7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وهي حالياً أقل من 0,33 في المائة.

58 - وأوضح أن النظام المالي في أيدي عدد قليل من اتحادات الشركات التي تستفيد من المضاربة واحتياطيات البلدان النامية. والمؤسسات التي لا تكاد تتسم بالشفافية والتي تسيطر على العمليات المصرفية والمالية العالمية تديرها أقلية صغيرة. وأعرب عن إدانة كوبا استخدام النظام المالي العالمي لتنفيذ مخطّطات سياسية أحادية الجانب. فعلى مدى أكثر من ستة عقود، كان بلده ضحية لحصار اقتصادي وتجاري ومالي غير قانوني فرضته الولايات المتحدة الأمريكية، التي أصبحت أكثر عدوانية منذ عام 2019، عن طريق آليات وحشية للاضطهاد والإكراه والتخويف تهدف إلى عزل البلد وحرمانه من الموارد الأساسية. وأعلن أن كوبا، على الرغم من التحديات الهائلة، لم تتوقف عن مسعاها لبناء مجتمع اشتراكي أكثر إنصافاً وأكثر ديمقراطية وأكثر ازدهاراً وأكثر استدامة. ويعمل البلد على إصلاح الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتحويل المجتمعات المحلية وتوسيع نطاق البرامج الاجتماعية. واختتم كلمته قائلاً إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، إلى جانب التضامن والتعاون الدوليين، يمكن أن يوفر دعماً قيّماً للجهود الجماعية الرامية إلى القضاء على الفقر.

59 - *تولت رئاسة الجلسة السيدة كاسار (مالطة).*

60 - **السيد فورشيلوف** (منغوليا): قال إن الأزمات الحالية أدت إلى زيادة كبيرة في الفقر والجوع وانعدام الأمن الغذائي، مما دفع الملايين إلى براثن الفقر المدقع. وثمة حاجة ملحَّة إلى استعراض وتحديث أطر السياسات على أساس استراتيجيات إنمائية تراعي مصالح الفقراء كما تراعي الاعتبارات الجنسانية من أجل القضاء على الفقر بجميع أبعاده، وكفالة تعبئة موارد كبيرة، وتوفير وسائل كافية ويمكن التنبؤ بها للبلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً.

61 - وأعلن أن منغوليا قامت، منذ عام 2019، بتنفيذ عدة برامج لدعم فئات سكانية محددة، ومنها برنامج وطني بشأن البطالة والتخفيف من حدة الفقر. وخلال جائحة كوفيد-19، زيدت بدلات إعالة الطفل خمسة أضعاف، وتضاعفت بدلات قسائم الطعام، كما طرأت زيادة على مدفوعات الرعاية الاجتماعية للضعفاء. واستدرك قائلاً إن مع استمرار الجائحة، والكشف عن عيوب من قبيل القدرة المالية المحدودة وانخفاض المشاركة في القوى العاملة، حوَّلت الحكومة نهجها من الإغاثة الاقتصادية القصيرة الأجل إلى التعجيل بالتعافي وبناء القدرة على الصمود.

62 - واستطرد قائلاً إن منغوليا تستورد أكثر من نصف منتجاتها الغذائية، ولذلك تعتزم تنفيذ آلية لفرض حد أقصى للأسعار لتثبيت أسعار الإمدادات الأساسية. ويسعى البلد أيضاً إلى تلبية الطلب المحلي

على 19 منتَجاً من المنتجات الأوليَّة والتعجيل بتطوير تربية الحيوانات والزراعة. فالزراعة صناعة ذات أهميةٍ حيوية بالنسبة لمنغوليا، تدرُّ جانباً كبيراً من إيراداتها وتوفر جزءاً كبيراً من فرص العمل فيها، وخصصت الحكومة 500 بليون توغريك لدعم الإنتاج الزراعي للرعاة ودخلهم وسبل عيشهم. وكانت مراعي البلد وسهوبه الشاسعة معقلاً لتربية الحيوانات على أيدي البدو لعدة قرون، ولكن أكثر من 70 في المائة من الأراضي تتأثر الآن بالتصحر وتدهور الأراضي بسبب تغير المناخ. وأعرب لذلك عن امتنان منغوليا للدعم الذي تلقَّاه اعتماد قرار الجمعية العامة 253/76، المعنون "السنة الدولية للمراعي ورعاة الماشية، 2026".

63 - *تولت رئاسة الجلسة السيدة ستويفا (بلغاريا).*

64 - **السيدة الحليق** (الأردن): استهلت كلمتها قائلة إن بلدها يواجه تحديات مالية وزيادة في عجز الميزانية وارتفاعاً في مستويات الدين العام تؤثر في قدرته على تخصيص الموارد المالية للبرامج الرئيسية، وإن المساعدة الدولية قد حُوّلت لأغراض التصدي لجائحة كوفيد-19، مما أدى إلى تراجع التقدم الإنمائي الذي تحقق بشق الأنفس. واستدركت قائلة إن حماية أضعف شرائح المجتمع وأشدّها فقراً لا تزال، مع ذلك، أمراً محورياً في خطة استجابة الحكومة، حيث تُوازن بين صحة المواطنين والمقيمين واللاجئين وضرورة صون الاقتصاد الوطني، وحماية سبل العيش في الأجل الطويل، والحدّ من زيادة الفقر والبطالة. وأضافت أن الحكومة رفعت الحد الأدنى للأجور ووسعت نطاق الخطة الوطنية للتأمين الصحي لتشمل قطاعات المجتمع غير المؤمَّن عليها. والعمل جارٍ أيضاً على زيادة عدد المستفيدين من صندوق المعونة الوطنية، ويواصل الأردن تسخير التكنولوجيا للتخفيف من وطأة الفقر بتحسين نظم استهداف المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية وتعزيز عمليات التحقق من البيانات.

65 - وأعلنت عن إقرار الأردن استراتيجيته الوطنية الأولى للأمن الغذائي، للفترة 2021-2030، التي تضمنت أربع ركائز رئيسية هي: ضمان توافر الغذاء، وتحسين فرص الحصول على الغذاء، وتعزيز الاستقرار الغذائي، وتعزيز حوكمة الأمن الغذائي. وتتمثل أهداف الاستراتيجية في اعتماد الممارسات الزراعية الجيدة، والاستخدام الأمثل للموارد المحدودة مثل المياه، وضمان استخدام التكنولوجيات الحديثة واستدامة الصناعات التي توجِد فرص العمل، وخاصة للنساء والشباب، ودمج الزراعة الذكية مناخياً، والاستفادة من الطاقة المتجددة، والاستثمار في نقل التكنولوجيا والتدريب والحد من هدر الأغذية من خلال التوعية واتباع التكنولوجيات الرامية لزيادة مدة صلاحية المنتجات الغذائية. وتشمل الجهود الوطنية الأخرى المبذولة لتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة تقديم الدعم المباشر للأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي بمنح دعم نقدي وغذائي شهري ضمن نظام الحماية الاجتماعية، ووضع خطة للزراعة المستدامة تتضمن 73 مشروعاً مخصَّصاً لتحسين الظروف المعيشية للمزارعين، وزيادة إنتاجية القطاع الزراعي، وتحسين الكفاءة في استخدام مياه الري. واختتمت بقولها إن من الخطوات الأخرى التي تبيَّنت ضرورتها تنويع القطاع الزراعي، وتحسين سلاسل القيمة والمحاصيل الاستراتيجية، وتيسير الحصول على التمويل والقروض الميسَّرة لتطوير الزراعة وتغطية تكاليف التشغيل.

66 - **السيدة ميكائيل** (إريتريا): قالت إن ملايين الأشخاص ما زالوا يعانون من الجوع، على الرغم من أن العالم يتمتع بفرص اقتصادية لم يسبق لها مثيل ولديه موارد هائلة تحت تصرفه. وبالنظر إلى أن القرن الأفريقي معرض للجفاف وعدم انتظام هطول الأمطار، فإن استراتيجية إريتريا لحفظ التربة والمياه تهدف إلى التخفيف من آثار تغير المناخ وتحقيق الأمن الغذائي، بطرق منها بناء السدود وإنشاء المصاطب في التضاريس الجبلية. وقد تمكنت إريتريا من تجميع كمية كافية من المياه ولكنها ستظل بحاجة إلى الأخذ بتكنولوجيات مبتكرة للمياه من أجل توزيعها بكفاءة. وما زال مشروع غرس الأشجار الذي بدأ في عام 1994 مستمراً بمشاركة كاملة من السكان. وعلاوة على ذلك، قامت الحكومة ببناء طرق للوصول وهياكل أساسية للري ومخازن جافة وباردة كما قامت بتوفير الآلات الزراعية. ونُفذت أعمال الترميم والاستصلاح بنجاح في مناطق مستجمعات المياه، وجرى توسيع نطاق الري بالغمر في المناطق المنخفضة. ومن المهام الأساسية الأخرى للحكومة بناء القدرات وتدريب الخبراء والمزارعين.

67 - وأوضحت أن المشروع الرئيسي للحكومة يتمثل في الحزمة الزراعية المتكاملة الدنيا لفائدة الأسر المعيشية، التي تعالج التغذية من خلال التركيز المشترك على الحبوب والبستنة وتربية الماشية. وهو عبارة عن مجموعة إجراءات صغيرة ومكثفة وذكية مناخياً تهدف إلى توفير الغذاء والتغذية على مستوى الأسرة المعيشية، ومن ثم تحسين سبل العيش. ولزيادة الإنتاج، تساعد الحكومة أيضاً أصحاب الملكيات الصغيرة والمزارعين التجاريين على إدخال أصناف عالية الإنتاج واعتماد معينات تكنولوجية مثل الري بالضغط باستخدام الطاقة المتجددة. وهي تركز كذلك على أمن حيازة الأراضي، والهياكل

الأساسية للأسواق، والحصول على المدخلات، وخدمات الائتمان والخدمات الإرشادية، وتعزيز تعاونيات المزارعين.

68 - واستطردت قائلة إنه لم يكن يوجد تركيز على الجانب التغذوي للأمن الغذائي إلى عهد قريب. وكان مقياس النجاح في إطار النظام العالمي "لأمن الحبوب" يتمثل في إنتاج محاصيل الحبوب الرئيسية من قبيل القمح والأرز، ولكن هذا النهج كان يقلّل من أهمية إنتاج مجموعة متنوعة من المحاصيل والخضروات والمنتجات الحيوانية. وأضافت أن من أولويات إريتريا الأخرى بناء منظومات غذائية قادرة على التصدي للتهديدات الطبيعية من قبيل غزوات الجراد الصحراوي. ومن أجل التصدي لتغير المناخ والحدّ من التدهور البيئي، تشجع الحكومة إنتاج الأسمدة ومبيدات الآفات الأحيائية واستخدامها. وما فتئت إريتريا تعمل على القضاء على الجوع والفقر بحلول عام 2030، وسيكون للزراعة المراعية للتغذية تأثير كبير على تحقيق أهداف البلد في هذا الصدد.

69 - **السيدة غانتانا** (ناميبيا): استهلت كلمتها قائلة إن تباطؤ النمو العالمي الناجم عن جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ والتوترات الجغرافية السياسية المتزايدة وعدم اليقين المالي تفاقم بسبب انعدام الأمن الغذائي وزيادة التضخم وارتفاع تكاليف الاقتراض والارتفاع الشديد في أسعار الوقود، مما يزيد من صعوبة القضاء على الجوع والفقر، بما في ذلك في ناميبيا، التي انخفضت فيها معدلات التجارة والسياحة انخفاضاً كبيراً. وتمثل سرعة التحرك عنصراً حاسماً في التخطيط الإنمائي. وعلى الرغم من أن الجائحة فاجأت العالم، فقد ألهمت أيضاً الجهود الرامية إلى دعم الضعفاء اقتصادياً، بسبل منها وضع البرامج الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي والابتكار في مجال التخطيط الزراعي. وقد استفادت ناميبيا بصفة خاصة من الدعم المقدم من برنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اللذين أقاما شراكات مؤسسية قوية مع الحكومة وساعداها على إنتاج أفكار جديدة بشأن الزراعة والتغذية. واستدركت قائلة إن من الضروري اتخاذ مزيد من الإجراءات للتخفيف من التحديات الإنمائية، بما في ذلك عن طريق إحداث الزخم لعقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027)، من أجل تنفيذ الهدفين 1 و 2 من أهداف التنمية المستدامة المتعلقين بالفقر والجوع.

70 - وتابعت بقولها إن الأمن الغذائي يمثل أولوية في التصدي للفقر والجوع وغيرهما من التحديات الاجتماعية والاقتصادية. ويستمد نحو 70 في المائة من الناميبيين سبل عيشهم من الزراعة، والبلد شديد التأثر للغاية بآثار تغير المناخ. وأعربت عن تأييد ناميبيا إيجاد حل دائم لمسألة احتفاظ البلدان النامية بمخزونات حكومية من الغذاء لأغراض الأمن الغذائي، والحد من التدابير المحلية المشوهة للتجارة نتيجة للإعانات التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو. ولذلك فإن القواعد التي تحدَّد على نحو متعدد الأطراف من شأنها أن تتيح الفرص للمجتمعات المحلية أو أن تكون عاملاً تمكينياً للحدّ من الفقر على المدى الطويل.

71 - **السيد سيغورا أراغون** (السلفادور): قال إن في هذا السياق المليء بالتحديات الذي يتسم بأزمات متعددة مترابطة، من الضروري النهوض بالتدابير التي تعزز المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، وتحقيق اقتصادات شاملة للجميع ومستدامة، وتحقيق التنمية المستدامة. وأضاف أن لدى السلفادور إطاراً قانونياً قوياً لدعم حقوق الإنسان الواجبة للمرأة مدى الحياة، فضلاً عن هيكل مؤسسي لتشجيع البرامج التي تعزز القدرة الإنتاجية للمرأة واستقلالها الذاتي وحقوقها الاقتصادية، وتدعم التعاون فيما يتعلق بالتصدي للتمييز والعنف القائم على نوع الجنس ضد المرأة. ويتيح عمل اللجنة الثانية فرصة لإحراز تقدم في تحقيق مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع، وتمكين النمو الاقتصادي والإنتاجية الشاملة للجميع والمستدامة، والقضاء على الفقر وضمان الرفاه.

72 - واستطرد قائلاً إن السلفادور تتعرض حالياً لخطر العاصفة المدارية جوليا، وهي مثال على واحدة من أكثر الظواهر شيوعاً وحدَّة وأطولها أمداً، تؤثر على الأمن الغذائي والتغذوي، مع ما يترتب على ذلك من عواقب على الاقتصاد والصحة والتعليم، ولا سيما بالنسبة لمن يعتمدون على الزراعة وتربية الماشية من أجل المعيشة. وشكلت اضطرابات سلاسل الإمداد بسبب جائحة كوفيد-19، إلى جانب الأزمات الأخرى، تحدياً عالمياً له تداعيات على جميع البلدان النامية. واستدرك قائلاً إن السلفادور زادت من جهودها الرامية إلى حماية حق الإنسان في الغذاء طوال دورة الحياة، مع اتخاذ إجراءات شاملة لتحسين الظروف المعيشية وتعزيز الاقتصاد. ونُفذت سياسات، بقيادة السيدة الأولى، بشأن الصحة والتغذية، واعتُمدت تشريعات لدعم المُرضعات والرُضَّع. ونتيجة للجهود التي بذلتها السيدة الأولى لمكافحة سوء التغذية، عُينت لقيادة حركة تحسين مستوى التغذية. وتنفذ السلفادور أيضاً تدابير اقتصادية طارئة تتمثل في تعليق رسوم استيراد المنتجات الأساسية وإعانات غاز البروبان، والموافقة على تشريع لمعالجة التضخم وتعزيز نظام الإنذار المبكر للأمن الغذائي والتغذوي. وأعلن أن البلد، بالإضافة إلى ذلك، سيتابع نتائج مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية، بما في ذلك مبادرة مركز الأمم المتحدة لتنسيق

المنظومات الغذائية لدعم الحوار الوطني بشـــأن المنظومات الغذائية استجابةً للأولويات الوطنية.

73 - **الســيد بوكوم** (بوركينا فاســو): اســتهل كلمته قائلاً إن عدد الأشـــخاص الذين يعانون من الجوع بلغ 828 مليون شـــخص في عام 2021، بزيادة قدرها 46 مليون شـــخص تقريباً عن العام الســابق و 150 مليون شـــخص منذ بداية جائحة كوفيد-19. ولوحظت هذه الاتجاهات أيضـــاً في بوركينا فاســو، وهي بلد يزيد عدد ســكانه على 22 مليوناً وبه عدد كبير من الشباب واقتصاد يعتمد أساساً على الزراعة وتربية الماشية والتعدين. ويوفر القطاع الزراعي نحو 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ولكنه يواجه تحديات عديدة مرتبطة بتغير المناخ والضغوط البشرية المتزايدة. ويعاني ما يقرب من نصف أراضي البلد من تدهور الأراضي والتصحر والعواصف الرملية والترابية. وثمة تحد آخر يتمثل في الحالة الأمنية التي تتســم بهجمات الجماعات الإرهابية المســلحة وزيادة النزاعات بين مزارعي المحاصـــيل ومربّي الماشـية مما يؤدى إلى سـوء الأمن الغذائي والتغذوي ويقلل من سـبل العيش الهشة بالفعل لمن يعتمدون بشكل أساسي على الزراعة. ونتيجة لذلك، أصـبح أكثر من 1,5 مليون شـخص نازحين داخلياً، مما يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي. ولذلك أعطت الحكومة الأولوية للتنمية الزراعية في خطتها الموضـــوعة للتنمية الاقتصـــادية والاجتماعية من خلال اتباع اسـتراتيجيات ريفية مختلفة بشـأن حيازة الأراضـي والأمن الغذائي والتغذوي. ومن أهداف هذه الاســـتراتيجيات تكثيف الإنتاج الزراعي، وتعزيز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، وتحسين حيازة الأراضي في الريف، وتنمية ريادة الأعمال في قطاع الأغذية الزراعية.

74 - واســترســل قائلاً إن التقدم العالمي منذ عام 1990 أثبت أنه يمكن القضـــاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وســوء التغذية، ولكن هناك حاجة ماســـة إلى بذل مزيد من الجهود لتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المســتدامة، من خلال التحلي بالإرادة الســياســية وإقامة الشـــراكات وإتاحة التمويل الكافي والقيام بمجموعة كاملة من التدابير المناسـبة الأخرى. واختتم بقوله إن بوركينا فاسـو سـتواصـل العمل مع المجتمع الدولي من أجل تحقيق هذه الأهداف المشتركة.

75 - **السيد شـالا** (إثيوبيا): قال إن الأزمات العالمية الراهنة تعكس مسار التقدم المحرز في الحد من الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل. ويشكل القضـاء على الفقر بجميع أبعاده حالياً أكبر تحد عالمي، حيث لا يزال ما يقرب من 1,3 بليون شـخص في 109 بلدان نامية يعيشـون في حالة من الفقر. وقد خطت إثيوبيا خطوات كبيرة في الحد من الفقر وزيادة الإنتاجية الزراعية وتحسين قطاعي الصـحة والتعليم، بسبل منها خطة إنمائية مدتها 10 ســـنوات (2020-2030) لتعزيز الإصـــلاح الاقتصـادي المحلي بوصـفه مساراً يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة. وخصَّـــصـــت الحكومة جزءاً من ميزانيتها للقطاعات التي تخدم الفقراء، مما ساعد على خفض نسبة الفقر من 23,5 في المائة في عام 2016 إلى 19 في المائة في عام 2020، ووســعت نطاق برامجها الخاصـــة بالحماية الاجتماعية. وبالإضـــافة إلى ذلك، زادت معدَّلات الالتحاق بالمدارس وبرامج التغذية المدرسـية للأسـر المنخفضـة الدخل للحد من التقزم، حيث بلغت معدلات الالتحاق الصـــافية 100 في المائة في المدارس الابتدائية و 92 في المائة في المدارس الثانوية. وكذلك جرى تحســـين تغطية نفقات الرعاية الصـــحية، كما جرى تعزيز النمو الاقتصـادي ومشـاريع الهياكل الأسـاسـية الرئيسـية، مما أدى إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنســـبة 6,03 في المائة ســـنوياً بين عامي 2015 و 2021. وأُحرز تقدم كبير في توفير إمكانية حصـــول الجميع على الكهرباء ووســـائل الطهي النظيف، ويتمكن ســـكان الريف من الوصـــول إلى طرق صـــالحة لجميع الأجواء لا يتجاوز بعدها عنهم 5 كيلومترات. وبفضـــل اســـتثمار الحكومة في الزراعة، لم تعد إثيوبيا مستوردة للقمح.

76 - واختتم كلمته قائلاً إنه لا غنى عن الجهود الوطنية للقضـــاء على الفقر وتنفيذ خطة عام 2030، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي وإقامة الشـــراكات، ومن الضـــروري أن تفي البلدان بالالتزامات التي تعهدت بها بموجب خطة عمل أديس أبابا الصـــادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية واتفاق باريس.

77 - **الســيد بيليفان** (بيرو): اســتهلَّ بقوله إن مدى تعقيد كل بلد وتنوعه يتجليان في تعدد أبعاد الفقر وطبيعته المتغيرة. ولقياس تنمية بلد ما، من الضـــروري تصـــنيف مختلف أبعاد الفقر داخل هذا البلد. وكثيراً ما تكون القياســـات القائمة على نصـــيب الفرد مجرد وهم أو مغالطة، ولذلك تؤيد بيرو الدعوات إلى اعتماد مقاييس بديلة للتنمية. ويعيش زُهاء 10 في المائة من ســـكان العالم في فقر مدقع على دخل يقل عن 1,90 دولار في اليوم. واســـتدرك قائلاً إن مبلغ 1,90 دولار، ليست له نفس القوة الشرائية في جميع البلدان، أو في جميع أجزاء البلد الواحد، والتركيز على هذا الرقم يستبعد "الفقراء الهيكليين"، أي ما يقرب من 3,5 بلايين نسمة يعيشون على أقل من 5,50 دولارات في اليوم - وبعبارة أخرى، نصـــف البشـــرية. وعلاوة على ذلك، فعند التركيز على مقدار الأموال اللازمة لمعالجة قضايا محددة مثل تغير المناخ والصحة

والتعليم، يسهل نسيان أن الأموال، وإن كانت مفيدة، ليست سوى إحدى الأدوات المتاحة. وما لم يجر دعم الموارد المالية بالتعاون التقني والتدريب، فقد يصبح تحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة، بشأن القضاء على الفقر، أمراً بعيد المنال.

78 - وأوضح أن الزراعة معرَّضة بصفة خاصة للفقر الهيكلي في البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء، مما يؤثر على ملايين المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي كثيراً ما تكون المورّد الرئيسي للأغذية على كلا الصعيدين الإقليمي والمحلي. وبالنسبة لبيرو، تُعتبر الإجراءات التالية ذات أهمية حيوية للتغلب على المشاكل الهيكلية المتصلة بالزراعة: (أ) تعزيز أمن حيازة الأراضي لكل من مجتمعات المزارعين والمجتمعات المحلية للشعوب الأصلية والمزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ (ب) زيادة الموارد المخصصة للهياكل الأساسية الزراعية وتكنولوجيا الري؛ (ج) تحقيق زيادة كبيرة في الابتكار التكنولوجي لتعزيز إنتاجية المحاصيل والماشية وربحيتها؛ (د) تعزيز القدرة الإنتاجية والتجارية، ولا سيما بالنسبة للنساء والشباب الريفيين؛ (هـ) تعزيز الاستثمار في الهياكل الأساسية والتدريب حتى تتمكن المزارع من المشاركة في أسواق التصدير الجديدة وسلاسل الإمداد التي تضيف قيمة إلى منتجاتها؛ (و) تعزيز أساليب التجهيز ذات الأثر الاجتماعي والبيئي الإيجابي؛ (ز) تعزيز التحديث والشفافية ومشاركة المستعملين في الإدارة المستدامة لموارد المياه والتربة؛ (ح) تهيئة الظروف لتحقيق التنمية المستدامة للصناعات الاستخراجية والحرجية بطرق مربحة ومستدامة بيئياً؛ (ط) تعزيز وتوسيع نطاق الوقاية من المخاطر وإدارتها بالنسبة للمزارعين والمجتمعات المحلية المعرَّضة للجفاف أو الفيضانات أو الصقيع في سياق تغير المناخ. واستدرك قائلاً إن أياً من هذه التدابير لن يكون ممكناً بدون تعزيز وتوسيع نطاق الأسواق ومصادر الائتمان والتأمين للمزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم. واختتم كلمته بأن تحسين الأمن الغذائي يستلزم القضاء على الفقر في أوساط المزارعين الصغار والمتوسطين وتزويدهم بالأدوات والمعارف اللازمة لزيادة الإنتاجية.

79 - **السيد لي** (الصين): قال إن آفاق تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الأهداف المتعلقة بالقضاء على الفقر وإنهاء الجوع، لا تبعث على التفاؤل، ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يولي الأولوية للتنمية عند تنسيق السياسات العالمية. وثمة حاجة إلى زيادة الاستثمار في المناطق الريفية وتقديم مزيد من الدعم للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، من أجل تحسين اكتفائها الذاتي من الأغذية. ويجب أيضاً إقامة نظام منصف للتجارة الزراعية يكفل الأداء السلس لسلسلة الصناعات الغذائية، ويحدُّ من التقلبات في سوق الأغذية العالمية، ويمنع تسييس الأمن الغذائي. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية وأن تساعد البلدان النامية على التصدي لتغير المناخ وتحقيق تنمية مستدامة خضراء خفيضة الكربون.

80 - وأعلن أن الصين، على مدى العقود الأربعة الماضية، نجحت في انتشال 800 مليون شخص من براثن الفقر، وهو ما يمثل أكثر من 70 في المائة من الجهود العالمية للحد من الفقر، ويؤذن بإنجاز هدفها الوطني للحد من الفقر بحلول نهاية عام 2020 وتحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة قبل حوالي 10 سنوات من الموعد المحدد. وأطعمت الصين من خلال 9 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم و 6 في المائة من مياهه العذبة، زُهاء 20 في المائة من سكان العالم في عام 2021، وتجاوز إنتاجها السنوي من الحبوب 650 مليون طن للعام السابع على التوالي. ولا تزال مشاركة البلد النشطة في التخفيف من حدة الفقر على نطاق العالم وتعاونه بشأن المسائل الغذائية والزراعية يعزّزان التوافق بين مبادرة الحزام والطريق وخطة عام 2030، وتؤيّد الصين الدعوات الموجهة إلى الأمين العام لتعيين مبعوث خاص معني بالحد من الفقر. واختتم كلمته معرباً عن استعداد الصين للعمل مع جميع الشركاء على تنفيذ مبادرة التنمية العالمية: الاستفادة من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من أجل تحقيق تنمية عالمية أقوى وأكثر مراعاة للبيئة والصحة، من خلال تعزيز المواءمة بين استراتيجيات التنمية فيما يتعلق بالقضاء على الفقر والجوع.

81 - **السيدة باربا بوستوس** (إكوادور): استهلت كلمتها قائلة إن الفقر ليس مجرد مسألة نقص في الموارد المالية ولكنه يعكس نقصاً في حقوق الأشخاص، مما يقتضي بذل الجهود للحد من أوجه عدم المساواة والفجوات في الحصول على الخدمات والفرص، ولا سيما بالنسبة للأشخاص الضعفاء وسكان المناطق الريفية. ولتحقيق هذه الأهداف، يلزم استخدام مؤشرات الفقر المتعددة الأبعاد، وإتاحة البيانات المصنفة، وكفالة أن تنظر المؤسسات المالية في الأخذ بهذه التدابير عند تخصيص الموارد وبناء القدرات في البلدان النامية. ولذلك ترحب إكوادور بالخطوات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة لوضع مؤشر متعدد الأبعاد للضعف يمكن استخدامه أيضاً في البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات خاصة.

82 - واستطردت قائلةً إن إكوادور التزمت بتعزيز قطاعي الزراعة والأغذية لضمان إمدادات الأغذية، ولكن الأزمة الحالية أدَّت إلى ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية، مما أثر على سلاسل الإنتاج. وأعاد المؤتمر الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في دورته السابعة والثلاثين، التي عقدت في كيتو في عام 2022، التأكيد على الحاجة إلى ضمان تعافي المنظومات الغذائية الزراعية وسلاسل القيمة من جائحة كوفيد-19 من خلال تنفيذ البرامج ذات الأولوية ضمن الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة لتلك المنطقة للفترة 2022-2031. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل إكوادور مع منظمة الأغذية والزراعة من أجل تطبيق إطار البرمجة القطرية للفترة 2022-2026 لدعم خطة عام 2030، بهدف تحسين الإنتاج والتغذية والبيئة. وأعربت عن الأمل في إمكانية تحويل المنظومات الغذائية الزراعية لتكون مستدامة وفعالة وذات كفاءة وقادرة على الصمود وشاملة للجميع، ومنخفضة التأثير البيئي ومتضمنة إجراءات للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

83 - وأضافت أن من السمات الرئيسية للسياسة الإكوادورية الحد من سوء التغذية المزمن لدى الأطفال وتنفيذ برامج لتحقيق هذا الهدف في إطار خطة لإيجاد الفرص في الفترة 2021-2025. ويجب أن يمثل تحسين الظروف التغذوية في العالم النامي، مع التأكيد على معالجة سوء التغذية المزمن لدى الأطفال، إحدى الأولويات لأنه ظاهرة متعددة الأبعاد ازدادت سوءاً، ولا سيما في المناطق الريفية والفقيرة. ويلزم اتخاذ إجراءات لتحسين فرص الحصول على أغذية مأمونة وكافية وميسورة التكلفة ومغذية ومتنوعة، وتؤدي الزراعة الأسرية والصغيرة النطاق دوراً في تحقيق الأمن الغذائي والرفاه. وأعربت عن دعم إكوادور للجهود العالمية المبذولة في سياق عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025) وعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (2019-2028) واختتمت بأنها ستشارك بشكل بنَّاء في المناقشات المتعلقة بالقضاء على الفقر والتنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية.

84 - **السيد كينغا** (كينيا): قال إن الإرادة السياسية مطلوبة لاتخاذ إجراءات عاجلة وجريئة من أجل التصدي للتحديات المتشابكة التي تواجه العالم حالياً. فلا تزال الزيادة المفاجئة في أسعار السلع الغذائية والطاقة والوقود وانخفاض فرص الحصول على المدخلات الزراعية تعيث فساداً وتضر دائماً بأشدّ الفئات فقراً وأكثرها حرماناً. وفي القرن الأفريقي، ربما يؤثر الجوع على ما يصل إلى 20 مليون شخص في عام 2022، إلى جانب نفوق ملايين الماشية بالفعل في المنطقة، بما في ذلك في كينيا، التي عدَّلت استراتيجياتها بحيث تولي الأولوية للإغاثة من الجفاف والمجاعة، وتقليل تعطُّل التعليم إلى الحد الأدنى، وتحسين نُظم الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية من أجل تأمين رفاه المواطنين. وأضاف أن التدابير القصيرة الأجل والطويلة الأجل التي اتخذتها الحكومة في هذا الصدد تشمل دعم الأسمدة والوقود والمنتجات الأخرى ذات الأهمية الحيوية مثل الذرة. وتدعم الحكومة، في إطار استراتيجيتها للتحول والنمو في القطاع الزراعي للفترة 2019-2029، تنويع المحاصيل وإضافة القيمة وتكفل قيام المزارعين بزراعة المزيد من الأغذية، وبقدر أكبر من التنوع، وزيادة دخولهم.

85 - واستطرد قائلاً إنه يجب التشديد على عدة استجابات ذات أولوية. أولاً، يجب التصدي للتحديات بصورة كلية، على أن تشكل خطة التنمية أساس العمل، وخاصةً بالنسبة للبلدان النامية. ثانياً، يعتبر الدعم المالي والتكنولوجي وبناء القدرات أمرين حاسمين في مجال تمكين المنظومات الغذائية الزراعية في البلدان الضعيفة من أن تصبح قادرة على الصمود في وجه الصدمات؛ ولم يحقق أي بلد متقدم النمو نمواً كبيراً دون تحديث قطاعه الزراعي. ثالثاً، يشكل القطاع الزراعي الأساس الوطيد للتنمية بالنسبة لكثير من البلدان النامية، وهو عامل رئيسي لتحقيق نمو منصف وشامل للجميع ومستدام، كما أن المنظومات الغذائية الزراعية المستدامة أساسية للقضاء على الفقر المدقع وأوجه عدم المساواة وسوء التغذية؛ ويجب جعل الأسمدة وغيرها من المدخلات الزراعية ميسورة التكلفة ومتاحة، ولا سيما لأكثر الفئات ضعفاً، ولذلك ترحب كينيا بمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. رابعاً، لا تزال البيانات والمعلومات الآنية حاسمة الأهمية بالنسبة لنظم التخطيط والإنذار المبكر والاستجابة، ويلزم لاتخاذ القرارات أن توفّر كيانات الأمم المتحدة معلومات دقيقة وموثوقة ومستندة إلى الحقائق وفي التوقيت المناسب. خامساً، يلزم إيجاد آلية طوارئ عالمية لتيسير الحصول على تخفيف عبء الديون، والتمويل الميسَّر والمنح، وأدوات لتجنُّب المخاطر والإقراض بغرض زيادة الاستثمار في القطاعات ذات الصلة، ولا سيما في دعم الحصول على الأسمدة والبذور ذات الجودة والميسورة التكلفة والحدّ من مخاطر الاستثمارات في إنتاج الأسمدة في أفريقيا. وأخيراً، يجب ألا تعرقل مكافحة تغير المناخ مسار التنمية بالنسبة للبلدان الأخرى، بل يجب أن تستند إلى مبدأي الإنصاف والتحوُّل العادل.

86 - **السيدة حسنوفا** (طاجيكستان): استهلت كلمتها قائلة إن مستقبل الكوكب يتوقف على العمل في مجال الأمن الغذائي والتغذية. وقد أدى تغير المناخ والتهديدات والتحديات العالمية الأخرى إلى تأخير

تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفرضت جائحة كوفيد-19 ضغوطاً غير عادية على المنظومات الغذائية بصفة خاصة. وأضافت أن طاجيكستان تواجه تحديات بيئية، بما في ذلك تدهور الأراضي، وهي معرضة لآثار تغير المناخ، الذي أدى إلى تفاقم وضع الأمن الغذائي وتقويض سبل عيش المجتمعات المحلية الضعيفة. وقد جعلت الحكومة الأمن الغذائي والحصول على التغذية الجيدة إحدى أولوياتها الإنمائية، وتهدف خطتها الاستراتيجية إلى سدّ الثغرات وتعزيز بناء القدرات من أجل دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالقضاء على الجوع. وتتضمن الخطة أربع نتائج استراتيجية لعام 2024. أولاً، ينبغي تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية للأشخاص الضعفاء الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، بمن فيهم أطفال المدارس الابتدائية، في المناطق المستهدفة. ثانياً، ينبغي خفض مستويات سوء التغذية لدى الفئات الضعيفة، ولا سيما الأطفال الرضع والنساء والفتيات الحوامل والمُرضعات، في المناطق التي يجري فيها تنفيذ بروتوكول سوء التغذية الحاد. ثالثاً، ينبغي زيادة قدرة المجتمعات المحلية المستهدفة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في المناطق المعرضة لتغير المناخ على الصمود في وجه الصدمات. وأخيراً، ينبغي زيادة قدرة المؤسسات الحكومية على تحديد أهداف الاستراتيجيات الفعالة للأمن الغذائي والتغذية وتصميم تلك الاستراتيجيات وتنفيذها.

87 - واختتمت بقولها إن العلم يمثل مجالاً رئيسياً يمكن من خلاله ضمان دمج التغييرات وتحقيق نتائج أفضل بشكل جماعي لدى تحديث المنظومات الغذائية العالمية. ويجب أن يمثل تحسين جميع عناصر المنظومات الغذائية، مع التأكيد على الابتكار والرقمنة، إحدى الأولويات بالنسبة لجميع الدول الأعضاء، بدعم من منظومة الأمم المتحدة.

رُفِعت الجلسة الساعة 13:05.